



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية والمالية
قسم العلوم المالية والمصرفية

أثر التمويل المصرفي على قطاع الواردات في اليمن

دراسة حالة على بنك اليمن الدولي

بحث مقدم لاستكمال لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس

إعداد الطلاب/
علي محمد السقاف
حسين الشغدري
عبدالرحمن الزرافه

إشراف
الدكتور / محمد الشوكاني



(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسِيرَی اللَّهِ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى
عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (١٠٥)

سورة التوبة، رقم الآية (١٠٥)

الإهداء

إلى أبي الغالي

إلى أمي العزيزة

إلى أخواني وأخواتي الأعزاء

إلى كافة الأصدقاء والزملاء

إلى الوطن الجريح

الشكر والتقدير

يطيب لنا في هذا المقام وبعد هذا الجهد وهذا العمل الدؤوب الذي وصلنا اليه
بالنهار من اجمله ان نشكر الله عز وجل على منة وكرمه علينا حتى اتمنا هذا العمل
واحترافاً بالفضل للأهل والباحا لقوله صلى الله عليه وسلم (من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

فجزيل الشكر والتقدير

الى الدكتور الفاضل / محمد الشوكاني

على جهوده المبذولة في تنزيل الصعوبات ومردنا بالمرآة (العلمية للإمام) هذا البحث

وكل الكادر العامل في الجامعة .

والكل من ساهم او ساعدنا في إنجاز وإتمام بحثنا هذا .

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الآية القرآنية
د	الإهداء
هـ	الشكر والتقدير
و	قائمة المحتويات
١	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة
٢	المبحث الأول: خطة البحث وإجراءاته
٢	المقدمة
٤	المشكلة
٥	الفرضيات
٥	الاهداف
٥	الأهمية
٦	منهجية الدراسة
٧	محددات الدراسة
٨	تقسيمات الدراسة
٩	المبحث الثاني : الدراسات السابقة
١٤	الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة
١٥	المبحث الأول: التمويل
١٩	المبحث الثاني: التمويل المصرفي
٣٠	الفصل الثالث: تجارة الواردات في اليمن
٣٥	المبحث الأول: الوضع الاقتصادي في اليمن وتطور الصناعة المصرفية في اليمن
٤١	المبحث الثاني: قيام أداء البنوك العاملة في اليمن ومدى مساهمتها في الواردات في اليمن
٥٥	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
٥٦	المبحث الأول: منهجية وإجراءات البحث
٦٤	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان
٧٠	الفصل الخامس: عرض النتائج والتوصيات
٧١	النتائج
٧٢	التوصيات
٧٣	المصادر والمراجع

ملخص البحث

موضوع البحث: أثر التمويل المصرفي المقدم لقطاع الواردات في اليمن - دراسة حالة على بنك اليمن الدولي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التمويل المقدم من البنك اليمني الدولي على الواردات في اليمن والتعرف على أهمية البنوك التجارية، والوضع الاقتصادي والقطاع المصرفي في اليمن، وتحديد مدى مساهمة البنوك العاملة في اليمن في الواردات.

وكانت من أهم نتائج هذا البحث: هناك العديد من السياسات التي تتبعها البنوك التجارية في امانة العاصمة صنعاء منها: انتهاج سياسة تمويلية فاعلة من قبل البنك المركزي تجاه قطاع الواردات، ويتم تقديم تمويل طويل الاجل للنهوض والاستفادة من التمويل، وتقديم تمويل متوسط الاجل للنهوض والاستفادة من التمويل، وتنفيذ وسائل إلكترونية يسهل من العمل لدى قطاع الواردات، وهناك عوامل تؤثر على التمويل المصرفي في دعم الواردات في الجمهورية اليمنية. ويوجد تأثير للتمويل المقدم من البنوك التجارية على الواردات في اليمن وعمليات الاستيراد. وتقوم البنوك التجارية اليمنية بدعم الواردات في اليمن من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبالرغم من أهمية البنوك التجارية في الواردات في اليمن إلا ان هناك عوامل أكثر تأثير على الواردات في اليمن في اليمن وأهمها استقرار الوضع السياسي والاقتصادي.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة وضع استراتيجية وخطط لسياسة التمويل المصرفي لحجم الواردات في اليمن، وتوحيد البنك اليمني المركزي بما يساعد في توحيد السياسات التمويلية في الجمهورية اليمنية. والعمل على استقرار العملة في الجمهورية اليمنية بشكل دائم. ووضع قوانين ولوائح وسياسات مدروسة امام العوائق التي تواجه قطاع الواردات. والعمل على توفير تمويل كافي لقطاع الواردات في الجمهورية اليمنية. و يجب التوسع في تقديم الخدمات المصرفية في المدن الرئيسية والثانوية بالاعتماد على مؤشر كثافة السكان وخصائصهم الديموجرافية، وبالتالي السبق في دخول أسواق (منافذ) جديدة ، ووضع الخطط المستقبلية للتوسع خارج السوق المصرفي اليمني و يجب العمل على تطوير الخدمات المصرفية الحالية والتوسع في تقديم الخدمات الحديثة التي تلبي حاجات ورغبات العملاء الحاليين والمرتقبين بالاستعانة بتجزئة السوق وتصنيف العملاء من خلال دراسات السوق ومعرفة العميل وتقييم أنشطة الأداء...

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

(خطة البحث)

المبحث الأول

المقدمة:

أن البنوك تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، فهي أساس النظام الاقتصادي الحديث ولا يمكن تصور التجارة الدولية الآن بمعزل عنها حيث تعتبر البنوك التجارية من المؤسسات التي تتكفل بحفظ النقود وحشد موارد المجتمع من الأموال لذلك أصبحت النقود تلعب دوراً هاماً، وعصب الحياة الاقتصادية في قلب نظمها، فلا نتصور حياة المجتمع بدون استخدام النقود، ونتيجة لتعاقب التاريخ عبر الأزمنة متتالية نجد أن البنوك عرفت انتقالات مختلفة لأعباء بذلك دور الإيجابي في تنشيط الجهاز الإنتاجي وتنمية مصادرها التمويلية لزيادة فعاليتها المصرفية، فالبنوك التجارية ذات أهمية بالغة في الحلقة الرئيسية في الدورة الاقتصادية وتزداد أهميتها من يوم لآخر، وفي ظل هذه الظروف تحت الأعمال التي تمارسها بالوسائل والإمكانات سواء على صعيد خاص أو متوجهة إلى بنوك غيرها، وحتى نجد استقلالية أكثر في ممارسة البنوك لمختلف نشاطاتها دون وجود فوضى أو تناقضات أو مشاكل، لكي تؤدي دورها كما ينبغي عدم تأثر مختلف القطاعات التي لها ارتباطات مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي على كامل اقتصادها، وحتى لا يغيب أثرها الفعال، دفع بالنظام الاقتصادي أن يتبع سياسة معينة تؤهله للحفاظ على هدف، هذه السياسة تتطلب تدخل البنك المركزي ليوجه ويراقب مختلف البنوك التجارية على سبيل تحقيق الأهداف النقدية المرجوة مستخدماً بذلك مجمل السياسات أو الأساليب التي تختلف أهميتها من اقتصاد لآخر، وهذه الأساليب

قد تؤثر في حجم الائتمان والتوجهات الافتراضية من جهة أو توجيه نشاطات البنوك إلى أوجه معينة من جهة ثانية .

وتعتمد اليمن على الاستيراد لذلك فإن عملية الاستيراد تحتاج إلى جهات تقوم بتمويلها لتتمكن الحكومة اليمنية والتجار من توريد واستيراد كافة الاحتياجات سواء من المواد الخام أو من المواد الأساسية والأدوية والمشتقات النفطية، لذلك يعتمد التجار المستورين وكذلك الحكومة اليمنية على البنوك اليمنية سواء البنك المركزي اليمني لتوفير السيولة من العملة الصعبة والنقد الأجنبي أو من البنوك التجارية المختلفة

مشكلة الدراسة

يعتبر القطاع البنكي في اليمن من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثير في نمو اقتصاديات الدول، كما تعتبر البنوك إحدى الدعامات الكبرى الأساسية في بناء الهيكل المالي والاقتصادي لدول، لا ح يث يمكن أن تتحقق الواردات في اليمن بعيدة على القطاع المالي والمصرفي فالعلاقة وثيقة بين وجود نظام مالي ومصرفي قوي وبين تحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فكلأ منهما يكمل الآخر، فلا تنمية بلا مال، ولا مال بدون تنمية اقتصادية، وكون اليمن تعتمد على الاستيراد بشكل كبير فأنا سوف نركز في هذا الدراسة على معرفة دور وأثر التمويل التي تقدمه البنوك التجارية اليمنية على الواردات في اليمن.

وتتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- ما أثر التمويل المصرفي المقدم من البنك اليمني الدولي على الواردات في اليمن؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١. ماهي السياسات التي تتبعها البنك اليمني الدولي في دعم الواردات في اليمن في اليمن؟

٢. ما هي العوامل المؤثرة على الواردات في اليمن ؟

٣. ما هي العوائق المؤثرة على التمويل المصرفي في اليمن على الواردات التي يواجهها البنك اليمني الدولي ؟

فرضية الدراسة:

١- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أثر التمويل المصرفي وقطاع الواردات في اليمن.

٢- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السياسات المتبعة في البنوك ودعم الواردات في اليمن.

٣- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العوامل المؤثرة والواردات في اليمن.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الهدف الرئيسي التالي:

- التعرف على أثر تمويل بنك اليمن الدولي على الواردات في اليمن.
- التعرف على أهمية البنوك التجارية
- التعرف على الوضع الاقتصادي والقطاع المصرفي في اليمن.
- تحديد مؤشرات أداء البنوك الوطنية (القطاع الخاص) العاملة في اليمن مقارنة بالبنوك الأجنبية.
- تحديد مدى مساهمة البنوك (القطاع الخاص) العاملة في اليمن في الواردات في اليمن .

أهمية الدراسة

الأهمية العملية لهذه الدراسة تتمثل في ما يلي:

- أن تقدم للإدارة في المنظمات المصرفية اليمنية معلومات هامة عن مستوى أدائها مقارنة بالبنوك المنافسة الأخرى، ومدى مساهمتها في الواردات في اليمن، بما يمكنها من تحقيق الميزة التنافسية في خدماتها المصرفية، ومن ثم رفع مستوى أدائها وتعزيز بقائها في السوق.
- أن هذه الدراسة يمكن أن يعود بالنفع لرجال التسويق ومقدمي الخدمات المصرفية في المجتمع اليمني، حيث يمكن أن تستخدم نتائجه في التخطيط السليم لأنشطة وعمليات المنظمة، لكسب رضا العملاء، وتحقيق التميز، والنمو في العملاء من خلال تحسين وتطوير أدائها وتبني المداخل الحديثة اللازمة لمواجهة المنافسة الإقليمية والدولية.
- ومن هنا تبرز أهمية اختيار الباحثين لهذا الموضوع والتطبيق العملي على القطاع الخدمي المصرفي (بنوك القطاع الخاص) كمجال للدراسة.

أهمية العلمية:

- فتمثل في الإضافة إلى التراكم العلمي والمعرفي الموجود في هذا المجال الهام والمساهمة في إثراء المكاتب العربية واليمنية الاقتصادية بالجديد والحديث في هذا المجال.

- فتح المجال أمام الدراسيين والباحثين لإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا الإطار و بما يخدم الجهات ذات الاختصاص من خلال إلى الرفع إلى صانع القرار الاقتصادي في البلاد بنتائج هذه الدراسة وتوصياته ومقترحاته.

منهجية البحث

اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي

أداة الدراسة :

استمارة الاستبيان

مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة على البنوك التجارية اليمنية.

عينة الدراسة :

تمثل عينة الدراسة مجموعة من موظفي بنك اليمن الدولي.

أنواع البيانات ومصادرها:

أعتمد الباحثون على البيانات الأولية : المتمثلة باستمارة الاستبيان

وكذلك البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة من خلال عدة مصادر مثل:

الكتب والأبحاث والتقارير الرسمية وغير الرسمية.

حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على الحدود التالي:

الحدود المكانية: البنوك التجارية بأمانة العاصمة صنعاء - اليمن

الحدود الزمانية: ٢٠٢٠/٢٠٢١ م.

الحدود البشرية: العاملين في البنك اليمني الدولي - بأمانة العاصمة صنعاء.

الحدود الموضوعية: اقتصر البحث على موضوع محدد بعنوان " أثر التمويل

المصرفي المقدم على قطاع الواردات في اليمن " .

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ويتضمن مبحثين

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة ويتضمن مبحثين

الفصل الثالث: تجارة الواردات في اليمن

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

الفصل الخامس: عرض النتائج والتوصيات

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع دور ومساهمة البنوك في دعم الواردات في اليمن ومن ابرز الدراسات في هذا المجال:

١. دراسة (محمد الرفيق ٢٠٠٧)

بعنوان: أثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية " دراسة تحليلية قياسية "

تهدف هذه الدراسة إلى التركيز على اثر التمويل المصرفي الإسلامي على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والتنمية في الجمهورية اليمنية، حيث أظهرت الدراسة أن هناك العديد من مصادر التمويل بشكل عام، وشكل التمويل المصرفي الإسلامي بشكل خاص أهمية كبيرة في الوقت الحاضر حيث تمكنت تلك المصارف من المساهمة في تمويل العديد من القطاعات الاقتصادية وقد وصلت نسبة مساهمة تلك البنوك (أربعة بنوك إسلامية) في تطور أرصدة القروض والسلفيات بالعملة المحلية إلى ٥٣,٨ % في العام ٢٠٠٧ في حين بلغت مساهمة البنوك التجارية التقليدية (اثنا عشر بنكاً) بنحو ٤٦,٢ % لنفس العام، لذلك فان المصارف الإسلامية تعمل على حشد المدخرات المحلية عن طريق توفر القنوات الادخارية المقبولة من المدخر اليمني، وبينت الدراسة أهمية الجهاز المصرفي في الاقتصاد فضلاً عن ذلك تم التركيز على دور المصارف الإسلامية في التنمية حيث أن حصول المدخر على عائد حلالاً و مرتفعاً يجعله يخفض من استهلاكه الحالي، من أجل مستقبله، ولهذا نجد أن المصارف الإسلامية يمكنها أيضاً أن تلعب دوراً في توفير الموارد المالية المحلية الضرورية لزيادة معدل النمو الاقتصادي وبالتالي المساهمة في عملية التنمية، ويمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في حشد المدخرات القومية والخارجية، بالإضافة إلى تدعيم الاستقرار الاقتصادي من خلال امتصاص السيولة الفائضة بهدف السيطرة على العرض النقدي، وبالتالي تخفيض معدل التضخم والمحافظة على القوة الشرائية للعملة الوطنية، وبما أن الدخل يسير في اتجاهين وهما الاستهلاك والادخار (الاستثمار) فمن المؤكد أن الجزء الموجه نحو الادخار في

المصارف الإسلامية سيعمل على تخفيض الإنفاق الاستهلاكي وزيادة الإنفاق الاستثماري، وتخفيض الأسعار، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية إلى أن المصارف الإسلامية يمكنها أن تلعب دورا كبيرا في عملية تمويل المشروعات حيث تبين بان اثر التمويل على الناتج المحلي الاجمالي كان ايجابيا وذو دلالة احصائية وايضا كان اثر التمويل على الانفاق الحكومي ايجابي بالاضافة الى ذلك تبين أن المصارف الإسلامية لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية.

٢. بسيم قائد عبده العريقي (٢٠٠٩):

بعنوان "أداء البنوك العاملة في اليمن ودورها في التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية" دراسة مقارنة بين البنوك الوطنية والأجنبية" وهدفت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة البنوك (القطاع الخاص) العاملة في اليمن في الواردات في اليمن، وتوصلت إلى النتائج التالية: يقتصر نشاط بنوك القطاع الخاص الوطني والأجنبي العاملة في اليمن على بعض المدن الرئيسية فقط بعدد فروع تصل إلى حوالي (٨١) فرعاً، الأمر الذي يعني اقتصر التنافس في تقديم الخدمات المصرفية على المدن الرئيسية فقط وهي ست مدن: صنعاء (العاصمة السياسية)، عدن (العاصمة التجارية)، تعز، الحديدة، المكلا، إب، كما يمثل القطاع المصرفي الخاص نسبة حوالي (٤٣%) من إجمالي البنوك العاملة في اليمن، حيث يتشكل القطاع المصرفي الخاص من القطاعات التالية: (مرتبه تتازليا) قطاع البنوك الوطنية تمثل نسبة حوالي (١٧%) من إجمالي القطاع المصرفي الخاص. قطاع البنوك التجارية الوطنية يمثل نسبة حوالي (١٦%) من إجمالي القطاع المصرفي الخاص. قطاع البنوك التجارية الأجنبية تمثل نسبة حوالي (١٠%) من إجمالي القطاع المصرفي الخاص، كذلك يتواجد وينتشر القطاع المصرفي التجاري الوطني في المدن اليمنية بدرجة أكبر من القطاع المصرفي الأجنبي، حيث تمثل الأهمية النسبية لتواجد وانتشار القطاع المصرفي التجاري الخاص الوطني والأجنبي من إجمالي القطاع المصرفي التجاري الخاص في المدن اليمنية بالترتيب تتازلياً.

٣. دراسة (الحسن عبدالقيوم ٢٠١٠):

دور البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية : بالتطبيق على بنك التضامن الإسلامي في الفترة من ١٩٩٠ م - ٢٠٠٨ م - السودان

وهدفنا الدراسة إلى افتراض أن التمويل المصرفي يؤثر إيجاباً على التجارة الخارجية وأن التمويل المصرفي يتأثر إيجاباً بحجم الودائع داخل البنك و أن تمويل بنك التضامن الإسلامي له أثر إيجابي في التجارة الخارجية.

وكانت من أهم نتائجها تثبت أن التمويل المصرفي يؤثر تأثيراً إيجابياً في التجارة الخارجية و أن التمويل المصرفي نفسه يتأثر بحجم الودائع داخل البنك كذلك أن تمويل بنك التضامن الإسلامي له تأثير إيجابي في زيادة نشاط التجارة الخارجية.

كما أوصت الدراسة بزيادة حجم التمويل المصرفي للتجارة الخارجية و على البنوك العمل على زيادة حجم الودائع حتى تكون لها المقدرة الكافية على منح التمويل و على بنك التضامن العمل على زيادة إسهامه في تمويل التجارة الخارجية حتى يصبح تأثيره أكثر إيجاباً على التجارة الخارجية.

٤. دراسة (مقدار وحل، ٢٠٠٥):

بغنوان: دور البنوك الإسلامية في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في فلسطين . ولم يكتف الباحثان بالبيانات المنشورة عن المصارف الإسلامية بل سعيا إلى الاعتماد كذلك على البيانات الأولية، حيث تم تجميع البيانات من البنوك الإسلامية وفروعها مباشرة عبر استبانته صممت لهذا الغرض ووزعت على مدراء البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة فقط وبذلك فإن الدراسة لم تشتمل على كل فلسطين . وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك الإسلامية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف الإسلامية في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف الإسلامية في فلسطين من أن تلعب هذا الدور ورغم أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف الإسلامية في تجميع المدخرات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وقد قدم الباحثان العديد من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف الإسلامية، تتعلق غالبها في الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمراوحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة، وهذا يتضمن إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل الواقع

الفلسطيني، كما تشير إلى الدور المتوقع أن تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المضمار.

٥. دراسة" محمد إبراهيم مقداد، سالم عبد الله حلس (٢٠١٠م)

بعنوان " دور البنوك التجارية في تمويل الواردات في فلسطين وقد قام الباحثة ان بدراسة دور البنوك التجارية في تمويل عمليات الواردات في فلسطين، ولم يكتف الباحث ان بالبيانات المنشورة عن المصارف بل سعيًا إلى الاعتماد كذلك على البيانات الأولية، حيث تم تجميع البيانات من البنوك وفروعها مباشرة عبر استبانة صممت لهذا الغرض ووزعت على مدراء البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة فقط وبذلك فإن الدراسة لم تشتمل على كل فلسطين، وقد أكدت الدراسة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في تمويل التنمية من الناحية النظرية، غير أن النتائج الميدانية لأثر المصارف في فلسطين أكدت عدم قدرة المصارف التجارية في فلسطين على أن تلعب هذا الدور، وعلى الرغم من أن النتائج تشير إلى نجاح المصارف التجارية في تجميع المدخرات في فلسطين، إلا أنها أكدت الفشل الذريع في تقديم التسهيلات وخاصة في فلسطين مما يتضمن ضعف دورها في تحقيق الواردات، وقد قدم الباحثة ان العديد من التوصيات حول تنشيط الدور التنموي للمصارف التجارية، تتعلق غالبها في الاهتمام بالتخطيط وإيجاد البدائل للتمويل بالمربحة والاهتمام بالمضاربة والمشاركة، وهذا يتضمن إيجاد القواعد والأسس الواضحة القابلة للتطبيق في ظل الواقع الفلسطيني، كما تشير إلى الدور المتوقع أن تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية في هذا المضمار.

٦. دراسة. احمد علي احمد(٢٠١١م):

الموسومة بعنوان: دور البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور وفاعلية البنوك التجارية وقدرتها في التأثير على التنمية الاقتصادية، وفي هذا الشأن اعتمد البحث على فرضيات مفادها أن الإنتاج الكلي من كل السلع والخدمات أقل من الامكانيات الطبيعية الموجودة بأقليم كردستان، وأن البنوك التجارية في اقليم كردستان لم تساهم مساهمة فعالة في الواردات في اليمن وأن حجم رأس المال الذي تملكه يعتبر صغيرا مما جعل هذه البنوك غير قادرة على تمويل القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠٧ -

٢٠١٠)، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها يعاني كل من القطاع الصناعي والزراعي من تذبذب في الإنتاج وعدم استغلال الموارد الاستغلال الأمثل، المصارف المتخصصة في الإقليم لم تستطع أن تنعش القطاعات الاقتصادية وذلك بسبب ضعف قدرتها على تمويل هذه القطاعات، لجوء البنوك التجارية إلى الأنشطة التي تدر ربحا سريعا أضرت بالواردات في اليمن وأدت إلى عدم توجيه التمويل إلى القطاعات الاقتصادية، وقد أوصلت بالعديد من التوصيات أهمها تفعيل دور البنوك المتخصصة وجعلها أكثر قدرة على تمويل القطاعات الاقتصادية، قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى المساهمة بدرجة أكبر في تمويل القطاعات الاقتصادية دعم الجهاز المصرفي عبر توفير السيولة اللازمة من أجل دعم قدرة المصارف على التوسع في منح الائتمان.

التعليق على الدراسات السابقة والاستفادة منها:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أن التمويل المصرفي يؤثر تأثيرا إيجابيا في التجارة الخارجية و أن التمويل المصرفي نفسه يتأثر بحجم الودائع داخل البنك كذلك أن تمويل بنك التضامن الإسلامي له تأثير إيجابي في زيادة نشاط التجارة الخارجية، كما أوصت الدراسة بزيادة حجم التمويل المصرفي للتجارة الخارجية و على البنوك العمل على زيادة حجم الودائع حتى تكون لها المقدرة الكافية على منح التمويل و على بنك التضامن العمل على زيادة إسهامه في تمويل التجارة الخارجية حتى يصبح تأثيره أكثر إيجابا على التجارة الخارجية. بينما هذه الدراسة تحدثت عن أثر التمويل المصرفي المقدم لقطاع الواردات في اليمن.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

● المبحث الأول: التمويل

● المبحث الثاني: التمويل المصرفي

المبحث الأول

التمويل وأهميته وأنواعه

مفهوم التمويل

إن النظرة التقليدية للتمويل هي الحصول على الأموال و إستخدامها لتشغيل أو تطوير المشاريع و التي تتركز أساساً على تحديد أفضل مصدر للحصول على أموال من عدة مصادر متاحة. ففي الاقتصاد المعاصر أصبح التمويل يشكل أحد المقومات الأساسية لتطوير القوى المنتجة و توسيعها و تدعيم رأس المال خاصة لحظة تمويل رأس المال المنتج.

- يقول (موريس دوب) التمويل في الواقع ليس إلا و سيلة لتعبئة الموارد الحقيقة القائمة .

- أما الكاتب (بيش) فيعرفه على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها .

و كذلك يعرفه على أنه : توفير المبالغ النقدية اللازمة لدفع و تطوير مشروع خاص و عام.

- كما يعرف التمويل على أنه الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد و إلزاميته لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد.

- كما يعر أيضاً التمويل على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية وهو نابع من رغبة الأفراد ومنشآت الأعمال لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية.

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع الاقتصادية و تطويرها و ذلك في أوقات الحاجة إليها إذ أنه يخص المبالغ النقدية و ليس السلع و الخدمات و أن يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب، فالهدف منه هو تطوير المشاريع العامة منها و الخاصة و في الوقت المناسب .

أهمية التمويل

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية و تنمية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده، و تتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطوط العريضة لها و المتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية و ذلك حسب إحتياجات و قدرات البلاد التمويلية .

و مهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو و تواصل حياتها ، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع ، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية و ذلك عن طريق :

أ- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها :

- توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة.

- تحقيق التنمية الاقتصادية البلاد .

- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة .

ب- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل ...).

أنواع التمويل

١- التمويل المباشر و غير المباشر:

التمويل المباشر: هذا النوع من التمويل يعبر عن العلاقة المباشرة بين المقرض و المقترض و المستثمر دون تدخل أي وسيط مالي مصرفي أو غير مصرفي . وهذا النوع من التمويل يتخذ صور متعددة كما يختلف باختلاف المقترضين (مؤسسات، أفراد، هيئات حكومية).

أ- المؤسسات: تستطيع أن تحصل على قروض وتسهيلات إئتمانية من مورديها أو من عملائها أو حتى من مؤسسات أخرى إلا أنها يمكن أن تخاطب القطاع العريض من المدخرين الذين

يرغبون في توظيف أموالهم دون أن يرتبط نشاطهم مباشرة بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة و الصورة هنا تتمثل في:

- إصدار أسهم للاكتتاب العام أو الخاص .

- إصدار سندات .

- الإئتمان التجاري.

- التمويل الذاتي .

- تسهيلات الاعتماد...الخ

ب- الحكومة : تلجأ الحكومة في بعض الأحيان إلى التمويل المباشر عن طريق الإقتراض من الأفراد و المؤسسات من خلال إصدار سندات متعددة الأشكال ذات مدد زمنية مختلفة و أسعار فائدة متباينة و من أهم هذه السندات نجد أدونات الخزينة...

التمويل غير المباشر:

يعبر هذا النوع عن كل طرق و أساليب التمويل غير المباشرة و المتمثلة في الأسواق المالية والبنوك أي كل المصادر المالية التي فيها وسطاء ماليين .

حيث يقوم الوسطاء الماليين المتمثلين في السوق المالية و بعض البنوك، بتجميع المدخرات المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض، ثم توزع هذا الإدخارات المالية على الوحدات الاقتصادية التي تحتاجها، فالمؤسسات المالية الوسيطة تحاول أن توفق بين متطلبات مصادر الإدخار ومتطلبات مصادر التمويل.

و هناك بعض أشكال التمويل غير المباشرة الأخرى و التي تكون في شكل ضمانات و التي تستعمل عادة في عمليات الاسترداد و التصدير مثل الاعتماد المستندي، التحصيل المستندي...الخ.

٢ - التمويل المحلي و التمويل الدولي:

ينقسم مثل هذا النوع من التمويل إلى تمويل مصدره السوق و المؤسسات المالية الداخلية و تمويل مصدر السوق المالية و الهيئات المالية الدولية .

التمويل المحلي: يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية و الأسواق المالية المحلية و هو يضم المصادر المباشرة غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية و تجارية بمختلف أنواعها ...الخ) و هذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

التمويل الدولي: هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات، والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء و التعمير و بعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو إستثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج ميدا الذي أطلقه الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروبيةمتوسطة .

المبحث الثاني التمويل المصرفي

تعريف التمويل المصرفي

يعرف التمويل المصرفي بأنه : "كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة ساعد على تعظيم القيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع الحصول تحقيقه منه، والمخاطر المحيطة به، واتجاهات السوق المالية".

من المعلوم بان التنمية لها احتياجات تمويلية من المستلزمات الأساسية ولهذا فان التمويل يكون على شكل تمويل داخلي و تمويل خارجي وآخر تمويل أجنبي، والتمويل الداخلي للتنمية ينظر إليه من جانبين الأول يمثل الوجه الحقيقي الذي يعني بالموارد الحقيقية وتخصيصها لأغراض التنمية والثاني يمثل الوجه النقدي ويعني به مصادر الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية وبالطبع فان الموارد الحقيقية تتمثل في سلع الاستهلاك و سلع الاستثمار، وفيما يتعلق بالتمويل الأجنبي فانه يتوقف على انسياب رؤوس الأموال الخاصة وعلى المعاملات الثنائية الحكومية وقروض المنظمات الدولية^١. ونظرا لأهمية التمويل فان الدراسة سوف تتناول مصادر التمويل وأهميته بالنسبة للمشروعات الصناعية والتجارية الصغيرة على النحو الآتي:

أهمية التمويل المصرفي

يمكن للتمويل المصرفي أن يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية وخاصة أن غالبية أفراد المجتمع يفضلون التعامل في الأموال بالحلال، وكون المصارف قائمة وفقا لقانون خاص بها وعلى أساس التعامل بالتشريع حيث أن هناك عدة أساليب منها المشاركة أو المضاربة أو المربحة فان كل ذلك قد أدى إلى توجيه نسبة من رؤوس الأموال في التعاملات المالية والتجارية من خلال تلك المصارف ولذلك فانه من الأهمية دراسة مدى مساهمة تمويل تلك المصارف في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية. ونظرا إلى

^١ النجار، يحيى غني (١٩٩١) التنمية الاقتصادية نظريات، مشاكل، مبادئ، وسياسات، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، نقلًا عن الدكتور محمد رفيق، بحث منشور - الأنترنت، ص ٤١٩-٤٤١.

أن القطاع المصرفي يتفوق على القطاع المصرفي التقليدي نتيجة للنجاح الباهر الذي حققه خلال تجربته القصيرة حيث وصل معدل النمو في القطاع المصرفي ١٥% سنوياً، فضلاً عن ذلك فقد ارتفع معدل العائد على الاستثمارات، وأيضاً انخفاض تكاليف الاستثمار في المصارف عنه في القطاع المصرفي التقليدي ويظهر بان المصارف أصبحت ذات أهمية كبيرة حيث أن هناك أكثر من ٧٥ دولة تقع في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا عملت على تحويل البنوك المركزية بالكامل فيها إلى النظام وأيضاً هناك تواجد ملحوظ للمؤسسات المالية في أوروبا وأمريكا وما يدل على ذلك أن إجمالي أصول هذه المؤسسات بلغ ما يزيد على ٧٠٠ مليار دولار أمريكي^٢.

وتذكر انتصار البدري^٣ إلى أن إقبال خان يعتبر التمويل نمط متميز في مجال الاستثمار في الأوراق المالية حيث جذب إليه العديد من المستثمرين وبدأ المسلمون يدركون أهمية ذلك وأصبح معظم مصدري الأوراق المالية في السوق التقليدية يطرحون المنتجات في الأسواق المالية بهدف جذب المستثمرين وزيادة حجم المعاملات في الأوراق المالية الإسلامية، وحول ذلك يذكر السيد عثمان أحمد نائب رئيس سوق رأس المال في لندن أن إصدار الأوراق المالية سوف يزداد وسيكون على المستثمرين المسلمين وهذا بدوره سوف يطور قدرتهم الاستثمارية بالمقارنة مع رصفائهم في أسواق رأس المال التقليدية، ويعزي عدم وجود سوق ثانوية إلى النقص في إصدار الصكوك لان رغبة البيع مرتبطة بالرغبة في الشراء، فإذا كان هناك إصدارات كثيرة فسوف يؤدي ذلك لإيجاد فرص كبيرة للمستثمرين.

وحول التمويل المصرفي تشير إحدى الدراسات^٤ إلى أن السلم يمكن أن يكون بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر نظراً مالية واستثمارية حيث أن السلم يحل محل القرض الربوي، بما يتيح عقد السلم من تمويل نقدي وسعة في الاستخدام لطالب التمويل ولذلك فقد بينت تلك الدراسة أن هناك إشكالية تذبذبات الأسعار وتقلباتها عند أجل التسليم واقترحت بدائل مختلفة لتلك المشكلة منها : العقد المستقبلي، وإزالة الغبن، والمجازة شرعياً في العمل المصرفي، ونظراً لما يتميز به السلم من خصائص تمويلية واسعة تجعله بديلاً شرعياً مناسباً للتمويل المصرفي التقليدي؛ فهو يتيح التمويل النقدي مع سعة في الاستخدام وعلى الرغم من أن التمويل بالسلم تنشأ عنه مخاطر تتعلق بالتغيرات التي تحدث في أسعار سلعة السلم عند الأجل، مما يؤدي إلى أن يواجه كلا الطرفين الممول والمتمول مخاطر الخسارة، إلا أن

^٢ النوري، محمد (٢٠٠٩) التجربة المصرفية بأوروبا المسارات، التحديات والآفاق، المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، بحث مقدم للدورة التاسعة عشرة للمجلس - اسطنبول، رجب ١٤٣٠ هـ / يوليو، نقلاً عن الدكتور محمد رفيق، بحث منشور - الأنترنت ص ١٣، ١٤.

^٣ البدري، انتصار : مجلة المصرفي، العدد ٣٥ مارس، ٢٠٠٥، ص ١، ٢.

^٤ التجاني عبد القادر أحمد (٢٠٠٦)، السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر (نظرة مالية واستثمارية)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني للجنة الاستشارية العليا للصكوك الحكومية، الإصدار الثانية الطبعة الأولى، الخرطوم: دار السداد، ص ١٨-٢٢ نقلاً عن الدكتور محمد رفيق، بحث منشور - الأنترنت.

المعالجة لهذه الإشكالية تتم من خلال تبني إزالة الغبن والإحسان المفتى بجوازها، فإذا كانت النسبة المتفق على إزالة الغبن بعدها تمثل ١٥%، فيعني هذا أن ربح البنك لا يتجاوز هذه النسبة، وإن تأرجح دونها. فقد يكون ٥% أو ٧%... الخ. وكذلك خسارته لا تزيد عليها. أما العميل فإن تكلفة تمويله سوف لا تتجاوز هذه النسبة، قولاً واحداً، وقد تقل. ومن الناحية النظرية، فإن تكلفة تمويل العميل قد تكون صفراً أو سالبة. وهذا احتمال ضعيف بسبب استرخاخص سلعة السلم.

وبما أن لعقد السلم ميزة تمويلية فريدة ويحقق مصالح اقتصادية عامة، حيث أن الفقه أقر مبدئياً قاعدة عدم جواز بيع المعلوم استثنى السلم باتفاق الاجتهادات تلبية لهذه المصلحة الاقتصادية العامة، ويلبي عقد السلم حاجة المنتج والصانع والتاجر إلى رأس المال العامل يستعين به على نشاطه الاقتصادي، ويحقق كذلك في الجانب الآخر رغبة المشتري لتحصيل بضاعة محددة الكمية والوصف بثمن أرخص عادة بسبب تسليف ثمنها وميزة أخرى يستفيد منها المشتري في عقد السلم هي أن بإمكانه تحديد الوقت الذي يستلم فيه بضاعة السلم بما يلائم حاجاته الإنتاجية، فيقلل من مصروفات التخزين، فقد يكون المشتري منتجاً يحتاج إلى شراء مواد أولية أو مواد نصف مصنعة يستخدمها في صناعاته^٥.

وبهذا يمكن أن يكون عقد السلم في الاستخدام المعاصر أداة تمويلية ذات كفاءة عالية من حيث استخدامها للاستجابة لحاجات التمويل المتنوعة والمختلفة للمتمولين سواء أكانوا زراعاً أم صناعاتاً أم تجاراً أم مهنيين من مقاولين أو مهندسين، ولا تكاد تحصر مجالات تطبيق عقد السلم في النشاطات الزراعية والتجارية الداخلية والخارجية والصناعية والحرفية وغيرها، ومن المعلوم أن المصارف تقوم بدور الوسيط المالي في الاقتصاد. فهي تتلقى الودائع بمختلف أشكالها من الجمهور، ثم تعرضها للاستثمار من خلال تمويل عملائها الراغبين، لتحريك نشاطهم التجاري والخدمي، الذي يعود بالنفع على المجتمع من خلال تلبية حاجات هذا المجتمع المختلفة، وتقوم المصارف بهذا الدور التمويلي باستخدام عقود شرعية مقبولة مثل المربحة والمضاربة والمشاركة والإجارة والسلم... الخ. والملاحظ توسع المصارف في استخدام عقد المربحة لتمويل عملائها لما لهذا العقد من خصائص تجعله قريباً إلى حد كبير من التمويل المصرفي التقليدي بما تطور معه من مفاهيم ونظم محاسبية ومالية ورقابية، تجدها المصارف ذات فائدة مباشرة لأعمالها. وأكثر ما تشبه المربحة التمويل التقليدي بعد إكمال عملية البيع للعميل ورصد قيمتها ديناً في ذمته. فيصبح العميل مديناً للبنك بعد انعقاد البيع

^٥ التجاني عبد القادر أحمد (٢٠٠٦)، السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر (نظرة مالية واستثمارية)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني للجنة الاستشارية العليا للذكور الحكومية، الإصدار الثانية، الطبعة الأولى، الخرطوم: دار السداد، ص ١٨-٢٢، نقلاً عن الدكتور محمد رفيع، بحث منشور - الأنترنت.

مثلاً يغدو المقترض مديناً للبنك التقليدي من لحظة تخويله الاستفادة من القرض المقدم له. لذلك نجد المصارف تسعى جهدها لتضييق المدة التي تقع بين شرائها للسلعة ثم إعادة بيعها للعميل^٦ وكلما قلت هذه المدة تجنب البنك المخاطر المرتبطة بامتلاك السلعة وحيازتها. وقد تنعدم هذه الفترة تماماً في الحالات التي يوكل البنك عميله بالشراء ثم بيع السلعة إلى نفسه بالوكالة عن البنك. بالإضافة إلى ما سبق فإن إدخال مفهوم الوعد من العميل بشراء السلعة في المربحة، يؤدي إلى بعض الصورية في عمليات المربحة المصرفية. لذلك فإن صيغة المربحة في التطبيق المصرفي المعاصر مع أنها تمثل النسبة الغالبة في حجم التمويل الكلي بدأ الاعتراف بها يلقي بعض الفتور من العلماء المهتمين، كما ارتفعت الأصوات مطالبة بتقليل الاعتماد عليها في العمل المصرفي الإسلامي، كذلك فإن المربحة لا توفر المرونة الكافية للمتمولين من رجال الأعمال والشركات التي تحتاج إلى رأس المال العامل لأن المصرف لا يستطيع في المربحة منح العميل نقوداً، وإنما يقوم بشراء سلعة معينة ثم يبيعها للعميل وحتى إن قام العميل ببيع تلك السلعة للحصول على النقد فإن هذا يجعل التمويل بالمربحة بالنسبة إليه أكثر كلفة عليه، وذلك لأن البنك يتقاضى ربحاً من بيع السلعة للعميل، ثم إن العميل سوف يقوم ببيع السلعة للحصول على النقد، في الغالب، بمبلغ نقدي أقل من ثمن المثل لحاجته للنقد^٧.

ومن هذا المنطلق فإن المصارف تقف اليوم على مفترق الطريق وهي في حاجة ماسة إلى بديل شرعي يحقق السلامة الشرعية والمرونة المالية المناسبة بما يوفر لعملاء هذه البنوك التلقائية والسعة في استخدام الأموال التي تقدمها لهم هذه المصارف، وحسب ما يشير إليه التجاني^٨ فإن عقد السلم يمكن أن يقوم بهذا الدور على أكمل وجه بما يحقق السلامة الشرعية والسعة والتكلفة التمويلية المناسبة للعملاء، وكون عقد السلم يتميز بعدم الربط بين التمويل الممنوح من البنك (رأس مال السلم) وبين تخصص المسلم إليه (البائع) في إنتاج سلعة السلم فإن هذه الميزة تمنح العميل فرصة استخدام الأموال في أغراضه وحاجته التي يحددها هو من غير تدخل من أية جهة في هذا الاستخدام

ويظهر بأن التمويل المصرفي من قبل المصارف في اليمن قد ارتفع من 1205 مليون ريال في العام 1996 إلى 166990.7 مليون ريال في العام 2008 ويرجع ذلك إلى ارتفاع الثقة في التعامل مع تلك المصارف وشعور العديد من العملاء بأن التعامل مع تلك المصارف لا

^٦ التجاني عبد القادر أحمد (٢٠٠٦)، المرجع السابق، ص ١٨-٢٢.

^٧ التجاني عبد القادر أحمد (٢٠٠٦)، المرجع السابق، ص ١٨-٢٢.

^٨ التجاني عبد القادر أحمد (٢٠٠٦)، السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر (نظرة مالية واستثمارية)، وزارة المالية والاقتصاد الوطني اللجنة الاستشارية العليا للحوك الحكومية، الإصدار الثانية، الطبعة الأولى، الخرطوم: دار السداد، ص ١٨-١٩، نقلاً عن الدكتور محمد رفيع، بحث منشور - الأنترنت.

يخالف الشريعة ، بالإضافة إلى ذلك فإن إجمالي حجم الودائع في المصارف قد ارتفع من 953 مليون ريال في العام 1996 إلى 339383.5 مليون ريال في العام 2008، وهذا يدل على أن المصارف تساهم بشكل كبير في تمويل بعض القطاعات كالتجارة والصناعة والزراعة وغيرها^٩.

ونظرا إلى أن التمويل يمثل السند الأساسي في تأسيس أي مشروع سواء كان صناعياً أو تجارياً فإن هناك مشكلات تواجه المؤسسات التمويلية المحلية المتمثلة في القطاع المصرفي الذي يعاني من ضعف نسبي في رؤوس الأموال فضلا عن ذلك فإن تلك المصارف لا تقدم قروض طويلة الأجل أو متوسطة، وإنما أغلب القروض التي تقدمها قصيرة الأجل وإن تلك القروض معظمها في قطاع التجارة بينما في القطاع الصناعي يلاحظ بان القروض لهذا القطاع نادرة وذلك لان معظمها تكون متوسطة الأجل أو طويلة الأجل ونتيجة لذلك تظهر العديد من المشاكل التي تواجه الراغبون في تأسيس المشروعات التجارية أو الصناعية الصغيرة من أبرزها:

- عزوف البنوك عن منح التمويل للصناعات الصغيرة بسبب ضعف سرعة دوران النقود بالنسبة للقطاع الصناعي (قروضها طويلة الأجل) بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاع التجارة (قروضها قصيرة الأجل).
- معظم المشروعات الصغيرة الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة هيكلها التنظيمي ضعيف.
- قلة الكوادر الماهرة التي يمكن أن تعمل في القطاع الصناعي حيث أن عدد العاملين في القطاع الصناعي في القطاع الخاص والعام قد ارتفع من 162750 و 26186 عامل على التوالي في العام 2004 إلى 230604 و 23849 عامل على التوالي في العام 2006¹⁰.
- على الرغم من القيام بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وتأسيس بنك الأمل للتمويل الأصغر في مجال القطاع الصناعي إلا أنه لا يزال هناك تحدي التمويل الداخلي والخارجي هو التحدي الأكبر.
- نظرا إلى أن التمويل الأصغر يمثل عملية تقديم خدمات مالية متعددة مثل خدمات الودائع والقروض والدفعات وتحويل النقود والتأمين للقراء وأصحاب الدخول المتدنية من الأسر وأصحاب المشروعات الصغيرة جدا إلا أن هذا النوع من التمويل لا يزال محدودا في اليمن بسبب عدم معرفة الغالبية من أفراد المجتمع عن دراسة الجدوى للمشروعات التي يمكن تقديمها

^٩ البنك المركزي اليمني (١٩٩٦-٢٠٠٩) تطورات الميزانية المجمع للبنوك لأعوام مختلفة.
^{١٠} الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٦)، كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٦.

للمؤسسات المالية وأيضاً يلاحظ بان تكاليف الإنتاج عالية في قطاع الصناعات الصغيرة بالمقارنة بالصناعات الكبيرة.

- الضمانات التي تطلبها المصارف من أجل تمويل إي فرد أحياناً لا تتناسب مع طبيعة النشاط الصناعي الأمر الذي يجعل إدارات المصانع تكون عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه المصارف.

مصادر التمويل

تشير إحدى الدراسات^{١١} إلى إن مصادر تمويل المشروعات الصغيرة متعددة فمنها التمويل الداخلي عن طريق الاحتياطات أو الأرباح المتراكمة في المشروع أو المدخرات الشخصية للمالكين أو الاقتراض والدعم المالي من العائلة أو الأصدقاء أو أحد الأقارب لمالك المشروع، كما أن هناك التمويل الخارجي المتمثل في البنوك التجارية والمؤسسات الإقراضية الأخرى وأيضاً يمكن الحصول على الائتمان من قبل الموردين أو الحصول على رأس المال بعدة طرق من المؤسسات المهتمة بدعم المشروعات الصغيرة الحكومية منها وغير الحكومية أو من خلال المشاركة لبعض مالكي رأس المال بهدف زيادة التمويل للمشروع. وكون المشكلة الأساسية لهذه الدراسة تتركز في كيفية الحصول على تمويل بعض المشروعات وإعادة استثمار أرباح أصحاب رأس المال في الاقتصاد المحلي بدلاً من تسريه إلى الخارج أو من خلال التمويل من المصارف، ولذلك فإنه يمكن الحصول على التمويل المالي من جانبين وهما جانب التمويل الداخلي والجانب الآخر يتمثل في التمويل الخارجي، فضلاً عن ذلك هناك التمويل الأجنبي والذي يتمثل في دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدولة وإنشأ بعض المشاريع سواء منها الصغيرة أو الكبيرة.

التمويل الداخلي:

على الرغم من وجود العديد من أفراد المجتمع الذين لديهم احتياطات وأرباح متراكمة من المشاريع إلا أنهم لا يفضلون تقديم قروض لأصحاب المشروعات الصغيرة وذلك بسبب تخوفهم من فشل تلك المشروعات لأنه في الغالب لا يوجد ضمانات كافية تضمن إعادة قروضهم، وأما التمويل من قبل المدخرين أو الدعم المالي من العائلة أو الأصدقاء أو أحد الأقارب لمالك المشروع فإنه نتيجة لارتفاع المعيشة ولأن معظم المشروعات الصغيرة في اليمن تتم على سبيل المحاكاة فإن أغلبها تنتهي بمجرد زيادة عدد تلك المشروعات لان المنافسة تزداد بشكل كبير وبالتالي يزداد العرض الأمر الذي يجعل أسعار سلع تلك

^{١١} الوادي، محمود حسين (٢٠٠٥) المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن، المجلة العربية للإدارة، مجلد ٢٥، ١٤ - يونيو (حزيران)، ٢٠٠٥، ص ٣٢، نقلاً عن الدكتور محمد رفيق، بحث منشور - الأنترنت.

المشروعات منخفضة برغم أن تكاليف إنتاجها عالي وبذلك تواجه تلك المشروعات خسارة، ونتيجة لذلك يصعب على صاحب المشروع تسديد ما عليه من قرض لمن اخذ منه ذلك القرض.

التمويل الخارجي:

نظرا إلى أن السياسات التمويلية لمعظم البنوك التجارية وخاصة منها الأجنبية لا تقوم إلا بتمويل الأنشطة التجارية، في حين أن الأنشطة الاستثمارية كالمشاركة في تمويل إنشاء صناعات محدودة أو غائبة فإن الصناعات الصغيرة تواجه صعوبات متعددة في التمويل الخارجي من أبرزها ما يلي^{١٢}:

- أ- انخفاض العائد المنتظر من القروض الصغيرة.
- ب- ارتباط نشاط البنوك بعمليات تجارية بعيدة عن المخاطر وسريعة العائد.
- ت- ارتفاع معدل الفائدة على القروض وخاصة عندما تكون فترة القرض قصيرة ولا تتناسب مع قدرة المشروع.
- ث- عدم القدرة على توفير الضمانات.
- ج- القصور الشديد في النواحي الفنية وفي مجال الخدمات المساندة من معلومات واستشارات وأبحاث وأيضا فيما يتعلق بالنواحي المتعلقة بالتدريب والتكنولوجيا.
- ح- تواجه المشروعات الصغيرة مشكلات تكنولوجية وفنية تتعلق باختيار الآلات والمعدات ذات التكنولوجيا المناسبة، وتشغيلها وطرق صيانتها، والخبرة اللازمة لتشغيلها.
- خ- تواجه المشروعات الصغيرة أوضاعا تسويقية صعبة يجعلها تواجه ضعف في المقدرة على تصريف منتجاتها.
- د- قصور نظام التسويق المتمثل في نقص التمويل اللازم لخلق منافذ البيع المتخصصة وقصور مهارات التسويق لدى معظم المستثمرين، وعدم الاستعانة بمتخصصين في التسويق.
- ذ- تعاني معظم المشروعات الصغيرة من ضعف نشاط الترويج من خلال ارتفاع تكاليف الدعاية والإعلان، وانخفاض الوعي الإعلاني لدى المنتج وغياب المعارض المتخصصة التي تنشئها الدولة لمساعدة أصحاب الصناعات الصغيرة.

التمويل الأجنبي:

^{١٢} حيدر، محمد: (١٩٩٨) الصناعات الصغيرة: الواقع الراهن وأفاق المستقبل، المجلس الاستشاري: القطاع الصناعي المعوقات - وآفاق انطلاقه، وثائق ندوة القطاع الصناعي التي أقامه المجلس الاستشاري بالتعاون مع وزارة الصناعة المنعقدة خلال الفترة ٥/٣٠ - ٦/٣، ص ١١٧-١١٩.

يمثل التمويل الأجنبي استثمارا يمكن أن يلعب دورا كبيرا في تنمية الصناعات سواء منها الصغيرة أو الكبيرة ولذلك فقد سعت العديد من البلدان النامية إلى تهيئة الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية ومنها المباشرة. وحسب ما تشير إليه إحدى الدراسات^{١٣} فإنه يلاحظ بان الاستثمارات الأجنبية في البلدان العربية لا يزال محدودا حيث أن استثمارات البلدان المتقدمة كانت بمعدل ٣% فقط، بينما استثمارات الدول المتقدمة في دول أوروبا الشرقية ١٠%، وإما استثمارات تلك الدول في أمريكا الجنوبية بلغ حوالي ٢٦%، ويظهر بان تلك الاستثمارات في دول شرق آسيا بلغت ٥٦%. وبالطبع فإنه يلاحظ بان نصيب الأسد من استثمارات البلدان المتقدمة كان في دول شرق آسيا ويرجع ذلك إلى توفر الأيدي العاملة الماهرة ورخص أجور العمل في تلك البلدان بالمقارنة مع العديد من البلدان الأخرى. وفيما يتعلق بالاستثمار المتصل بالتجارة فان اتفاقيات الجات ونشؤ منظمة التجارة العالمية فرضت ظروفًا جديدة على واقع الاستثمار الدولي حيث أن الاستثمار المتصل بالتجارة لا ينسجم مع قواعد الجات.

يظهر من الجدول (١) أن مؤشرات الاستثمار للمشاريع المسجلة في القطاعات الصناعية والزراعية والسكنية والخدمية والسياحية قد تناقصت من ٤١٠ مشروع استثماري في العام ٢٠٠٥ إلى ٣٦١ مشروع استثماري في العام ٢٠٠٦، فضلا عن ذلك فإنه يلاحظ بأن المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ قد انخفضت من ٢٨٩ مشروع استثماري في العام ٢٠٠٥ إلى ١٨٥ مشروع في العام ٢٠٠٦ ومن الملاحظ بان المشاريع المسجلة والمشاريع المنفذة وقيد التنفيذ في القطاع الصناعي قد حازت على النصيب الأكبر أي انه يمثل الترتيب الأول حيث بلغ عدد المشاريع المسجلة والمشاريع المنفذة وقيد التنفيذ في العام ٢٠٠٥ حوالي ٢١٤ و ١٧٦ مشروعا على التوالي وانخفض عدد المشاريع المسجلة والمنفذة وقيد التنفيذ في هذا القطاع إلى ١٨٧ و ١١٧ مشروعا على التوالي في العام ٢٠٠٦، ويعود السبب في ذلك إلى صعوبة الحصول على التمويل وخاصة ان الاستثمارات في القطاع الصناعي تحتاج إلى قروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل، فضلا عن ذلك فان المبالغ المطلوبة للاستثمار في هذا القطاع عالية جدا وذلك لان الصناعات تحتاج إلى الآلات الحديثة والأرض والكهرباء والخدمات الأخرى، ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات

^{١٣} منيع، جعفر حسين (٢٠٠٤) الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع النفط والغاز، دراسات اقتصادية مجلة فصلية تصدر عن المؤتمر الشعبي العام، العدد ١١، إبريل - يونيو، ص ١١١.

الذي انخفض عدد المشاريع المسجلة والمنفذة وقيد التنفيذ فيه من ٧٧ و ٥٥ مشروعا في العام ٢٠٠٥ إلى ٦٨ و ٢٢ مشروعا على التوالي في العام ٢٠٠٦ بينما القطاع السياحي في المرتبة الرابعة حيث انخفضت عدد المشاريع السياحية المسجلة والمنفذة وقيد التنفيذ من ٦٥ و ٤٥ مشروعا في العام ٢٠٠٥ إلى ٥٦ و ٢٩ مشروعا على التوالي في العام ٢٠٠٦، ويبدو أن قطاع الزراعة كان آخر ترتيب كما هو واضح من البيانات الواردة في الجدول الاتي.

جدول (١)

أهم مؤشرات الاستثمار لعامي ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦ م

القطاع	المشاريع المسجلة		المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ	
	2006	2005	2006	2005
عدد المشاريع الاستثمارية المسجلة	410	361	299	185
مشاريع صناعية	214	187	176	117
مشاريع زراعية	38	29	17	12
مشاريع سميكية	16	21	6	5
مشاريع خدمية	77	68	55	22
مشاريع سياحية	65	56	45	29
إجمالي التكلفة الاستثمارية (ألف ريال)	138,596,793	292,427,013	103,796,123	128,747,660

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كتاب الإحصاء السنوي للعام ٢٠٠٦.

ونظرا إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها اليمن فإنه على ما يبدو بان الاستثمارات المسجلة والمنفذة وقيد التنفيذ للفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٦ كانت متفاوتة من سنة إلى أخرى حيث انه حسب ما تشير إليه البيانات الواردة في الجدول (٢) أن أعلى عدد للمشاريع المسجلة والمشاريع المنفذة وقيد التنفيذ خلال تلك الفترة كانت في العام ١٩٩٧ حيث بلغت عدد المشاريع المسجلة لذلك العام بنحو ٥٠١ مشروعا وتكلف حوالي ١٠٧،٠٤٩،٨٨٤ ريال يمكن أن تشغل ١٩٢٥٠ عامل، ولكن نظرا لبعض الصعوبات فقد بلغ عدد المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ حوالي ٣٠١ لذلك العام وتكلف بلغت حوالي ٦٥،٨٦١،١٨٦ ريال يعمل فيها حوالي ٧٤٣١ ونتيجة لتلك الصعوبات التي أدت إلى جعل نسبة التنفيذ تكون بنحو ٦١،٨٨% لذلك العام فقد أدى الأمر إلى إلغاء فرصة عمل ١١٨١٩ عامل فيما إذا كان الانجاز ١٠٠%، بينما بلغ أعلى عدد للمشاريع المنفذة وقيد

التنفيذ في العام ١٩٩٨ حيث وصلت إلى ٣٥٤ مشروعا من أصل ٤٩٨ مشروعا مسجلا وبتكلفة ٤٨،٥٠٦،٤٨١ ريال يعمل في تلك المشاريع ٧٣٢٤ عامل، وهذا يعني بان نسبة التنفيذ بلغت ٧١،٠٨%، إي أن عدد فرص العمل التي ضاعت بلغت ١١٢٦٠ عمل وبالرغم من وجود بعض التحسن في عدد المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ إلا أن ذلك يعود إلى ظهور بعض الآثار للإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تبنتها الحكومة منذ العام ١٩٩٥ فضلا عن ذلك فانه يظهر من خلال البيانات الواردة في الجدول بأن اقل المشاريع المسجلة خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٦ كانت في العام ١٩٩٤ حيث بلغ عدد تلك المشاريع بنحو ١٨٧ مشروعا نفذت منها ١١٥ مشروعا أي بنسبة ٦١،٥٠% ويعود ذلك إلى ما واجهته الحكومة من الحرب الأهلية في صيف ذلك العام و التي كبدت الدولة المليارات وخلفت عدم الثقة لدى المستثمرين وعدم وجود الاستقرار في تلك السنة.

جدول (2) عدد المشاريع المسجلة والمنفذة وقيد التنفيذ لدى الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة 1992 - 2006م

نسبة التنفيذ (%)	المشاريع المنفذة وقيد التنفيذ Implemented and under implementation projects			المشاريع المسجلة Registered projects			السنوات Years
	عدد العمال No. of workers	التكلفة الاستثمارية Investment Cost	العدد No.	عدد العمال No. of workers	التكلفة الاستثمارية Investment Cost	العدد No.	
65.35	2,035	12,727,715	132	4,490	15,177,822	202	1992
63.47	2,709	13,397,854	172	3,873	22,460,193	271	1993
61.50	1,921	6,359,364	115	3,976	18,636,634	187	1994
52.78	3,302	26,692,098	171	6,330	67,268,947	324	1995
48.42	3,634	39,750,600	215	9,742	91,722,989	444	1996
61.88	7,431	65,861,186	310	19,250	107,049,884	501	1997
71.08	7,324	48,506,481	354	18,584	71,645,362	498	1998
64.53	6,430	58,260,768	262	18,127	81,508,216	406	1999
67.53	5,410	86,897,780	262	13,801	133,550,976	388	2000
75.82	8,251	44,929,776	276	12,995	82,707,322	364	2001
76.74	7,012	81,378,420	297	15,790	101,721,431	387	2002
68.93	7,352	78,988,878	233	14,853	93,468,540	338	2003
69.92	9,354	87,666,668	279	13,566	111,589,386	399	2004
72.93	8,362	103,796,123	299	14,092	138,596,793	410	2005
51.25	7,162	128,747,660	185	11,836	292,436,013	361	2006
62.21	87689	883961371	3562	181305	1429540508	5,480	الإجمالي Total

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

المصارف و دورها في التنمية : أصبحت المصارف تلعب دورا بارزا في عملية التنمية في العديد من البلدان ونظرا لأهميتها فان هذه الدراسة تحاول أن تركز على نشأتها وأهميتها في اليمن وأيضا إبراز الدور الذي يمكن أن تحققه في عملية التنمية.

الفصل الثالث

تجارة الواردات

- المبحث الأول: الوضع الاقتصادي في اليمن وتطور الصناعة المصرفية في اليمن
- المبحث الثاني: قيام أداء البنوك العاملة في اليمن ومدى مساهمتها في الواردات في اليمن

المبحث الأول

الوضع الاقتصادي في اليمن وتطور الصناعة المصرفية في اليمن

لقد عانى الاقتصاد اليمني من اختلالات هيكلية وإدارية في وحداته الاقتصادية نتيجة اندماج اقتصاد دولتين - اشتراكي (في جنوب اليمن) - ورأسمالي (في شمال اليمن) - نتيجة قيام دولة واحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، حيث ورثت دولة الوحدة مشاكل الاقتصاد الرأسمالي - السائد في شمال اليمن - الذي كان يعاني من قلة الموارد واعتمادها علي تحويلات المغتربين من الخارج والمساعدات الإقليمية والدولية التي انخفضت بشكل كبير بعد حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩٤م. وأيضاً مشاكل الاقتصاد الاشتراكي - الذي ساد جنوب اليمن - والذي كان يعتمد اعتماد شبه كلي علي معونات الدول الاشتراكية ولاسيما الاتحاد السوفيتي السابق - وبعد انتهاء الاتحاد السوفيتي وتفككه توقفت المساعدات للشطر الجنوبي السابق، فبعد قيام دولة الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م عانى الاقتصاد الكلي اليمني في النصف الأول من التسعينيات اضطرابات هيكلية وتشوهات داخلية عميقة تحت أسباب وعوامل عديدة مما انعكس بوضوح على تعثر دور ونشاط قطاع المال والمصارف، وبالتالي ضعف وهزالة آلية سوق المال المحلية (أحمد ١٩٩٨)، وقد زاد من عمق مشاكل اقتصاد دولة الوحدة اليمنية قيام الحرب - اليمنية اليمنية - عام ١٩٩٤م والتي زادت من حجم الديون الخارجية وارتفاع العجز في ميزان المدفوعات وانخفاض مستوى الريال اليمني مقابل الدولار بدرجة كبيرة^(١٤)، وارتفع مستوى التضخم مما خفض من مستوى المعيشة للمواطن اليمني، وبلغت الصعوبات ذروتها أواخر عام ١٩٩٤م حين وصلت الاختلالات الاقتصادية حداً يندر بعواقب وخيمة، مما دفع إلى الإسراع ببدء برنامج الإصلاح الاقتصادي الإداري والمالي وإعادة تنظيم وهيكلية القطاع المصرفي سواء في وحداته - المايكرو اقتصادية أو تقاعله مع حركة الاقتصاد الكلي في إطار آلية السوق الداخلية والاقتصاديات المالية والمصرفية الدولية منذ مارس عام ١٩٩٥م بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتقوم فلسفة هذه الإصلاحات أصلاً علي أساس إخراج القطاع العام من ميدان الاستثمار باستثناء مجالات البنية الأساسية، واقتصار دور الدولة علي الأمن والتخطيط والتقنين والرقابة وتقديم التسهيلات المناسبة، وتوفير جميع الشروط الأساسية لوجود بيئة جاذبة للاستثمارات الداخلية والخارجية علي أسس تجارية

(١٤) سعر الدولار حوالي (١٢ ريال يمني) عام ١٩٩٠م في البنك المركزي اليمني ووصل متوسط سعر شراء الدولار حوالي (١٩٨,٣٨ ريال يمني) في ديسمبر من عام ٢٠٠٦م. (المصدر: البنك المركزي اليمني، ٢٠٠٦)، التطورات النقدية والمصرفية - سبتمبر - ٢٠٠٦م، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، المجلد السادس، العدد التاسع، ص ٣٥.

تنافسية، في أجواء العولمة وما توفره التكنولوجيا الجديدة من انتقال لرؤوس الأموال بحرية من بلد إلى آخر ومن قارة إلى أخرى، في ظرف دقائق إذا لاقت بعض المعوقات أو وجدت ما يغيرها بالانتقال (قائد ٢٠٠٢).

من هنا يبرز أهمية القطاع الخاص في اليمن وبشكل متزايد مع اتجاه الدولة لتبني النظام الرأسمالي واقتصاد السوق وآلياته، وفي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي الذي أعاد صياغة دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي باتجاه الحد من نشاطها الاستثماري وتقليص دورها الاجتماعي، وذلك في مقابل إفراح المجال للقطاع الخاص من خلال تهيئة المناخ الملائم التي تمكنه من تعزيز وتوسيع دوره في الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تساهم بدور بارز في تحقيق أهداف الواردات في اليمن والاجتماعية (الفسيل ٢٠٠٦).

وهذا يعني إن الإصلاحات الاقتصادية في اليمن في حاجة إلى أن تدعم بدراسات معمقة للمعوقات التي تمنع انطلاق التنمية، ودراسة المقومات التي تجعل سوق البلاد جاذباً للاستثمارات الداخلية والخارجية، وكيفية بناء بيئة جاذبة للاستثمارات علي أسس تجارية تنافسية، في وقت تسعى فيه اليمن للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وبالنظر لمؤشرات الوضع الاقتصادي اليمني في عام ٢٠٠٦م الذي يمثل العام الأول للخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والتخفيف من الفقر (٢٠٠٦-٢٠١٠)، نجد أنه على الرغم من التحسن الملحوظ في أوضاع المالية العامة للدولة بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية، إلا أنها لم تعكس آثار إيجابية على قطاعات الاقتصاد غير النفطية.

حيث ارتفعت عائدات النفط والغاز بنسبة (٢٨,٨%) في عام ٢٠٠٦م مقارنة بنسبة ارتفاع في العام السابق بلغت حوالي (٢٣,٥%)، كما تقلصت نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة إلى نحو (٠,٦%) عام ٢٠٠٦م مقارنة بنسبة حوالي (١,٣%) في العام السابق، كما انخفض الدين العام الداخلي الصافي قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (٥,٦%) عام ٢٠١٥م إلى حوالي (٤%) عام ٢٠٠٦م، وكذلك انخفض الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦م إلى نحو (٢٨,٧%) من حوالي (٣٠,٨%) في نهاية عام ٢٠١٥م بالرغم من ارتفاع الرصيد القائم للدين بنسبة حوالي (٥,٨%). وأيضاً ارتفع الفائض الكلي لميزان المدفوعات (نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة استثمارات مشروع تصدير الغاز الطبيعي المسال) حيث بلغ نحو (١٤٤٦,٥%) مليون دولار عام ٢٠٠٦م مقارنة بحوالي (٥٨٤,٤) مليون دولار في عام ٢٠١٥م، و شكل الفائض الكلي نسبة (٧,٦%) عام ٢٠٠٦م من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بنسبة حوالي (٣,٥%) عام ٢٠١٥م^(١٥).

(١٥) البنك المركزي اليمني، (٢٠٠٦)، "التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦"، الإدارة العامة للبحوث، صنعاء، ص ٩-١٩، ص ٨١.

مع ذلك انخفض معدل النمو الحقيقي للاقتصاد اليمني (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) إلى نحو (3,3%) عام 2006م مقارنة بحوالي (4,6%) عام 2015م وحوالي (3,9%) عام 2014م، كما انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في عام 2006م إلى حوالي (4,9%) مقارنة بحوالي (5,3%) و(5,4%) لعامي 2015م و2014م على التوالي، وانخفضت مساهمة الاستثمار الإجمالي في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي (0,54%) عام 2006م مقابل حوالي (2,37%) في العام السابق، كما انخفضت مساهمة صادرات السلع والخدمات في نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة حوالي (7,7%) عام 2006م مقارنة بحوالي (11,81%) في العام السابق، وأيضاً انخفض معدل نمو إجمالي الدخل القومي المتاح بالأسعار الجارية من حوالي (24%) عام 2015م إلى حوالي (18,19%) عام 2006م، وارتفع معدل التضخم (الرقم القياسي لأسعار المستهلك) متوسط الفترة لعام 2006م إلى حوالي (20,8%) مقابل حوالي (11,8%) عام 2015م^(١٦).

وأخيراً فإن معدلات نمو القطاعات الاقتصادية كانت ضئيلة، حيث بلغ النمو في قطاعات الإنتاج السلعي حوالي (1,31%) عام 2006م مقارنة بحوالي (0,50) لعامي 2015م و2014م على التوالي، وبلغت الأهمية النسبية لمساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (49%) عام 2006م مقارنة بحوالي (50%) في عام 2015م، أما في قطاعات الخدمات فقد انخفض معدل النمو من حوالي (6,66%) عام 2015م إلى حوالي (5,22) عام 2006م، وبلغت الأهمية النسبية لمساهمة قطاعات الإنتاج الخدمي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي (51%) عام 2006م مقارنة بحوالي (50%) في عام 2015م^(١٧).

ثانياً: تطور الصناعة المصرفية في اليمن:

بعد قيام ثورتي سبتمبر عام 1962م وأكتوبر عام 1967م نشأ الجهاز المصرفي الوطني المستقل متمثلاً بإنشاء البنك اليمني للإنشاء والتعمير في 28 أكتوبر 1962م والتي تساهم فيه الحكومة بنسبة (51%)، ونسبة (49%) للقطاع الخاص اليمني، حيث كان البنك التجاري الوحيد المتواجد في شمال الوطن، والذي كان يقوم بمهام ووظائف البنك المركزي اليمني إلى جانب خدماته المصرفية التقليدية حتى عام 1970م حيث انضمت اليمن لعضوية صندوق النقد الدولي وما ترتب عليه من إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي، والنهج الرأسمالي، وأنشأ البنك المركزي اليمني عام 1971م، ودخلت عدد من البنوك التجارية الأجنبية لمزاولة أعمالها المصرفية في الجزء الشمالي من اليمن. حيث بلغ عدد البنوك التجارية في شمال اليمن - وطنية وأجنبية - في عام 1987م حوالي (10) بنوك رئيسه

(١٦) المصدر السابق، ص 23، ص 30-31.

(١٧) المصدر السابق، ص 24، ص 28.

لديها (٥٢) فرعاً، وعدد قليل جداً منها هي بنوك وطنية فأغلبها فروع لبنوك أجنبية مركزها في خارج اليمن (الدعيس ١٩٩٦). مثل: المصرف المتحد المحدود في مدينة صنعاء، و(حبيب) بنك في مدينة الحديدة، والبنك البريطاني للشرق الأوسط في مدينة تعز وذلك في عام ١٩٧١م، وفرع لبنك (الأندوسويس) و(سيتي) بنك في صنعاء عام ١٩٧٢م، وفي عام ١٩٧٩م تأسس بنك اليمن والكويت برأسمال كويتي يمني (أصبح رأسمال البنك حالياً ١٠٠% يمينياً)، وفرع لمصرف الرافدين العراقي الجنسية في عام ١٩٨١م.

أما في الجزء الجنوبي من اليمن فقد شهد تطوراً في العمل المصرفي بدرجة أكبر من الجزء الشمالي، وذلك بسبب المكانة التاريخية والتجارية التي تتميز بها مدينة عدن، حيث كان المستعمر البريطاني سبباً رئيساً في تأسيس فروع لبعض البنوك الأجنبية لخدمة مصالحه، فانتشرت العديد من البنوك الأجنبية في جنوب الوطن مثل: فرع البنك الشرقي في عدن عام ١٩٥١م، وفرع البنك البريطاني للشرق الأوسط وفرع للبنك الأهلي الهندي عام ١٩٥٢م، وفي عام ١٩٥٣م افتتح فرع لبنك (شارترد)، وكذلك فرع بنك (حبيب) الباكستاني في عام ١٩٥٤م وفي نفس السنة افتتح البنك الشرقي فرعين له في مدينتي المكلا وسيئون، وفي عام ١٩٥٦م افتتح البنك العربي فرعاً له في عدن وافتتح البنك الأهلي الهندي فرعين في كلٍ من مدينتي لحج وأبين. وفي عام ١٩٦٦م تأسس أول بنك وطني برأسمال مشترك بنسبة (٦٠%) لكبار التجار اليمنيين ونسبة (٤٠%) أجنبي وهو بنك الجنوب العربي، وأستمر ذلك الوضع حتى صدر قرار التأمين في عام ١٩٧٩م حيث تم تأمين جميع المصارف الموجودة في جنوب اليمن، وحل مكانها البنك الأهلي اليمني كبنك وطني تمتلكه الدولة بنسبة (١٠٠%) (السني ١٩٩٧).

وبعد قيام دولة الوحدة في عام ١٩٩٠م شهدت اليمن تأسيس بنوك جديدة مثل: البنك التجاري اليمني في عام ١٩٩٣م، والبنك الوطني للتجارة والاستثمار في عام ١٩٩٨م (وقد أعلن إفلاسه في عام ٢٠١٥م)، وبنك اليمن والخليج عام ٢٠٠١م. كما شهد القطاع المصرفي اليمني دخول ثلاثة بنوك إسلامية لأول مرة في تاريخ اليمن برأسمال يمني (١٠٠%) بعد صدور قانون البنوك رقم (٢١) لعام ١٩٩٦م لينظم عمل المصارف الإسلامية، وهي: بنك التضامن الدولي، والبنك اليمني، وبنك سبأ الإسلامي.

وتبعهم افتتاح بنك اليمن والبحرين الشامل في عام ٢٠٠٢م برأسمال مشترك (يمني ٧٥%) و(أجنبي ٢٥%).

وعلى صعيد التطورات المصرفية استطاع القطاع المصرفي اليمني من تحقيق نتائج طيبة عززت الثقة بالبنوك اليمنية، ويتجلى ذلك من خلال الملاحظات التالية^(١٨):

(١٨) البنك المركزي اليمني، (٢٠٠٦)، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦، الإدارة العامة للبحوث، صنعاء، ص ٧٣-٧٦.

١/١- يلعب رأسمال البنوك دوراً هاماً في المحافظة على ملاءة ومثانة وضعها، ذلك أن من وظائف رأس المال هو حماية أموال المودعين من أية خسائر محتملة قد يتعرض لها البنك. وعليه أدركت بعض البنوك العاملة في اليمن الأثر الإيجابي لرفع رأسمالها من ناحية، ومن ناحية أخرى خطورة المنافسة القادمة التي ستواجهها مع توجه اليمن نحو الانضمام إلى اتفاقية تحرير الخدمات والتي منها الخدمات المصرفية، وبالتالي دخول بنوك خارجية عملاقة إلى هيكل النظام المصرفي اليمني، مما سيعطي تلك البنوك القدرة على المنافسة والتكيف مع المستجدات المصرفية القادمة فعمدت بعض البنوك العاملة في اليمن لرفع رأسمالها بشكل تدريجي تنفيذاً لقرار البنك المركزي اليمني^(١٩) (السرحي ٢٠٠٦). ومن ثم أرتفع المركز المالي للجهاز المصرفي بنسبة (٢٥%) عام ٢٠٠٦م مقابل نسبة (١٤%) في العام السابق.

٢/١- ارتفعت إجمالي أصول البنوك التجارية و في عام ٢٠٠٦م بمقدار (٢٥٦) مليار ريال ليصل إلى (١٠٤٠) مليار ريال بمعدل نمو حوالي (٣٣%) مقابل نمو مقداره (٩٨) مليار ريال وبمعدل (١٤%) عن العام السابق.

٣/١- ارتفعت الأصول الخارجية الصافية للبنوك التجارية و بمقدار (٩٧) مليار ريال ليصل إلى (٢٧٥) مليار ريال بمعدل نمو بلغ (٦١%) في عام ٢٠٠٦م، مقابل نمو نسبته (٢%) في العام السابق. حيث ارتفعت الأهمية النسبية للأصول الخارجية إلى إجمالي الأصول من (٢٢%) عام ٢٠١٥م إلى حوالي (٢٦%) عام ٢٠٠٦م.

٤/١- ارتفعت نسبة الاحتياطيات (العملة في خزائن البنك + الأرصدة لدى البنك المركزي اليمني) إلى الودائع من (٢٠%) في نهاية عام ٢٠١٤م إلى (٢٤%) في نهاية عام ٢٠١٥م، إلا أنها انخفضت في عام ٢٠٠٦م لتصل إلى حوالي (١٨%)، وقد يعود السبب في ذلك إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي على ودائع العملات الأجنبية في أواخر يونيو ٢٠١٥م من (٢٠%) إلى (٣٠%) ثم عودة تخفيضه إلى (٢٠%) في نهاية فبراير ٢٠٠٦م، بالإضافة إلى زيادة الودائع بالعملات المحلية والأجنبية نفسها.

٥/١- ارتفعت استثمارات البنوك في الأوراق المالية وشهادات الإيداع بمقدار (١٠٣) مليار ريال في عام ٢٠٠٦م بمعدل نمو بلغ (٥٢%)، مقابل نمو مقداره (٤%) في العام السابق.

٦/١- بلغ إجمالي الائتمان المقدم من البنوك للقطاع الخاص في عام ٢٠٠٦م حوالي (٢٦٠) مليار ريال بمعدل نمو (17%) مقابل معدل نمو (٢١%) في العام السابق.

^(١٩) صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي رقم (١٢) لعام ٢٠٠٤م بشأن رفع رأسمال البنوك العاملة إلى ستة مليارات ريال- بنسبة زيادة (٢٠٠%) عن رأس المال الحالي البالغ (٢) مليار ريال يمني- على أن يستوفي كل بنك نسبة (٢٠%) من الزيادة المطلوبة من رأس المال المدفوع كل سنة ابتداءً من عام ٢٠٠٥م وانتهاءً في ٢٠٠٩/١٢/٣١م. إي بمتوسط زيادة سنوية (٨٠٠) مليون ريال. (البنك المركزي اليمني، (٢٠٠٥)، "التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥"، الإدارة العامة للبحوث، صنعاء، ص ٧٧.

٧/١- تمكنت البنوك التجارية و العاملة في السوق اليمني من زيادة حجم ودائعها عام ٢٠٠٦م بمقدار (٢١٣) مليار ريال بنسبة نمو (٣٣%) لتصل إلى حوالي (٨٥١) مليار ريال مقابل زيادة مقدارها حوالي (٦٤) مليار ريال تمثل نسبه نمو (١١%) في العام السابق، حيث يعزى نمو الودائع في عام ٢٠٠٦م للزيادة في ودائع العملات الأجنبية بمعدل (٣٠%)، وودائع شبه النقد بالريال بنسبة (٣٥%)، والودائع تحت الطلب بالريال بنسبة (٤٤%).

٨/١- بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال^(٢٠) للقطاع المصرفي اليمني حوالي (٠,٦%) في نهاية عام ١٩٩٧م، وتحسنت هذه النسبة تدريجياً حتى وصلت في نهاية عام ٢٠١٥م إلى حوالي (١٢%)، وهذه نسبة عالية مقارنة بمعيار لجنة بازل التي تحدد ألا تقل نسبة كفاية رأس المال عن (٨%) مع الأخذ بعين الاعتبار أن عدداً بسيطاً من البنوك كفاية رأسمالها غير مرضية أو بالسالب^(٢١).

٩/١- توسعت بشكل ملحوظ دائرة الخدمات المصرفية والمالية خلال عامي ٢٠١٥م و ٢٠٠٦م، فقد افتتح عدد (٢٣) فرعاً جديداً لعدد من البنوك العاملة في اليمن (البالغ عددها ١٥ بنكاً رئيساً)، وتم التوسع في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية لتلبية لنتامي حاجة التعامل بالخدمات الحديثة وذلك من خلال تركيب أجهزة الصراف الآلي (ATM) والتي بلغ عددها (١٤٢) جهازاً حتى أواخر عام ٢٠٠٦م.

(٢٠) يقوم البنك المركزي اليمني بتقييم وتصنيف البنوك العاملة في اليمن وفقاً لمعايير دولية مثل معيار لجنة بازل لقياس ملاءة البنوك منها معيار كفاية رأس المال. وتعرف الملاءة بأنها "مدى توافق وملائمة أنواع الأموال المستخدمة من مصادر التمويل المختلفة لطبيعة الاستخدامات في الأصول والعمليات التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها"، وتسمى أيضاً بنسبة كفاية رأس المال وتستخرج بقسمة مجموع رأس مال البنك على قيمة الأصول الموزونة بالمخاطر (يحيي ٢٠٠٥).

(٢١) البنك المركزي اليمني، (٢٠٠٥)، "التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥"، الإدارة العامة للبحوث، صنعاء، ص ٧٧.

المبحث الثاني

قيام أداء البنوك العاملة في اليمن ومدى مساهمتها في الواردات في اليمن

من خلال اطلاع الباحثون على الدوريات العلمية والأبحاث والتقارير المنشورة وغير المنشورة^(٢٢) الخاصة بأداء البنوك العاملة في اليمن على المستوى الكلي عموماً وعلى مستوى قطاعات البنوك المختلفة وعلى مستوى أداء كل بنك على حده، وفقاً لبعض المؤشرات المالية المصرفية مثل: العملة المتداولة على الودائع، معيار التوظيف (نسبة الائتمان المصرفي على الودائع)، ووفقاً لبعض المؤشرات التسويقية مثل: توزيع الخدمة على الجمهور (تواجد وانتشار البنوك في السوق اليمني)، الحصة السوقية للودائع، الحصة السوقية للتمويل المباشر (قروض وسلفيات للجمهور)، معدل نمو الودائع. والمبينة في الجداول رقم (٢/١ ، ٣/١ ، ٤/١ ، ٥/١ ، ٦/١ ، ٧/١). خلص الباحثون إلى الملاحظات التالية:

١ - المؤشرات التسويقية:

١/١- بلغ عدد البنوك التجارية العاملة في اليمن حوالي (١٥) بنكاً رئيسياً حتى نهاية عام ٢٠٠٦م، منها (١١) بنك تجاري تنقسم إلى عدد (٧) بنوك وطنية (منها عدد (٤) بنوك قطاع خاص و(٣) بنوك قطاع عام)، وعدد (٤) بنوك تجارية أجنبية، والبقية وعددها (٤) بنوك تمثل البنوك اليمنية، حيث تشكل البنوك التجارية (قطاع عام وخاص) نسبة حوالي (٨٣%) من الجهاز المصرفي اليمني، ونسبة (١٧%) بنوك إسلامية يمنية، وتمثل البنوك التجارية الحكومية (القطاع العام) الجزء الأعظم من القطاع المصرفي اليمني بنسبة تصل إلى حوالي (٥٧,٣%) من إجمالي البنوك العاملة في اليمن، حيث تقدم خدماتها المصرفية في معظم المحافظات اليمنية الرئيسية والثانوية بعدد فروع تصل إلى حوالي (١٠٩) فرعاً، بينما يقتصر نشاط البنوك الأخرى (القطاع الخاص الوطني والأجنبي) على بعض المدن الرئيسية فقط بعدد فروع تصل إلى حوالي (٨١) فرعاً، الأمر الذي يعني اقتصار التنافس في تقديم الخدمات المصرفية على المدن الرئيسية فقط وهي ست مدن: صنعاء (العاصمة السياسية)، عدن (العاصمة التجارية)، تعز، الحديدة، المكلا، إب .

٢/١- تشكل الأهمية النسبية للقطاع المصرفي الخاص نسبة حوالي (٤٢,٧%) من إجمالي البنوك العاملة في البلاد، تمثل البنوك التجارية الوطنية نسبة حوالي (١٥,٨%) من إجمالي القطاع المصرفي الخاص، والبنوك التجارية الأجنبية تمثل نسبة حوالي (٩,٥%)، والبنوك الوطنية تمثل

(٢٢) - تقارير البنك المركزي اليمني المنشورة تعرض الأرقام المطلقة والتي يستطيع الباحث من خلالها الحصول على بعض المؤشرات الغير منشورة . أما تقارير البنك المركزي اليمني غير المنشورة هي التي تصدر فقط لجهات اختصاص محدده مثل رؤساء مجلس إدارة البنوك، والتي بإمكان الباحث الحصول عليها وفق علاقات شخصية.

نسبة حوالي (١٧,٤%) من إجمالي القطاع المصرفي الخاص.

٣/١- بمقارنة مستوى تواجد وانتشار القطاع المصرفي الخاص (الوطني والأجنبي) في مدن اليمن الرئيسية، نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) أن القطاع المصرفي الخاص الوطني يتواجد وينتشر في المدن الرئيسية بدرجة أكبر من القطاع المصرفي الأجنبي، حيث تتراوح الأهمية النسبية لتواجد وانتشار القطاع التجاري الخاص الوطني من حوالي (٥٠%) (أقل نسبة تواجد في مدينتي تعز والحديدة) إلى حوالي (٧٠%، ٦٧%) (أعلى نسبة تواجد في مدينتي صنعاء و إب) على التوالي، في حين تتراوح الأهمية النسبية لتواجد وانتشار القطاع التجاري الخاص الأجنبي من حوالي (٣٠%، ٣٣%) (أقل نسبة تواجد في مدينتي صنعاء و إب) على التوالي، إلى حوالي (٥٠%) (أعلى نسبة تواجد في مدينتي تعز والحديدة).

٤/١- احتلت العاصمة صنعاء المرتبة الأولى في تواجد وانتشار الفروع المصرفية التابعة للقطاع التجاري الخاص بعدد (٢٠) فرعاً، وبنسبة (٤٢%) من إجمالي عدد الفروع المصرفية التابعة للقطاع التجاري الخاص، وتأتي مدينة عدن في المرتبة الثانية بعدد فروع تصل إلى (٧) فروع، وبنسبة حوالي (١٥%) من إجمالي عدد الفروع المصرفية التابعة للقطاع الخاص، وتأتي بالترتيب كل من مدينة تعز، والحديدة، والمكلا بنسبة حوالي (١٢,٥%)، (١٢,٥%)، (١٠%) على التوالي. وهذا يعني تركيز المنافسة بشكل أكبر في مدينة صنعاء التي تتواجد فيها البنوك التجارية الوطنية بعدد (١٤) فرعاً، مقابل (٦) فروع للبنوك التجارية الأجنبية.

جدول رقم (١/١) حجم القطاع المصرفي اليمني والأهمية النسبية لكل قطاع لعام ٢٠٠٦م.

بيان	بنوك حكومية	بنوك القطاع الخاص			الإجمالي
		تجارية	تجارية وطنية	تجارية أجنبية	إسلامية وطنية
عدد الفروع	١٠٩	٣٠	١٨	٣٣	١٩٠
الأهمية النسبية	٥٧,٣%	١٥,٨%	٩,٥%	١٧,٤%	١٠٠%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الدليل المصرفي اليمني وشركات التأمين ٢٠٠٦م.

جدول رقم (٢/١) تواجد وانتشار القطاع المصرفي التجاري الخاص اليمني والأهمية النسبية لكل قطاع على مستوى مدن اليمن لعام ٢٠٠٦م.

البنوك	عدد الفروع	عدد فروع البنوك التجارية المتواجدة في مدن اليمن					
		صنعاء	عدن	تعز	الحديدة	المكلا	إب
التجارية الوطنية	٣٠	١٤	٤	٣	٣	٣	٢
الأهمية النسبية%	٦٢,٥%	٧٠%	٥٧%	٥٠%	٥٠%	٦٠%	٦٧%
التجارية الأجنبية	١٨	٦	٣	٣	٣	٢	١
الأهمية النسبية%	٣٧,٥%	٣٠%	٤٣%	٥٠%	٥٠%	٤٠%	٣٣%
الإجمالي العام	٤٨	٢٠	٧	٦	٦	٥	٣
الأهمية النسبية%	١٠٠%	٤٢%	١٥%	١٢,٥%	١٢,٥%	١٠%	٦%

المصدر: من إعداد الباحث

٥/١- وفقاً لمؤشر حجم الودائع يمكن ترتيب البنوك العاملة في اليمن كالتالي: (انظر جدول رقم ٣/١)

أ- البنوك التجارية الأجنبية تأتي في المرتبة الأولى ونسبة (٣٣٪، ٣١٪) من حيث حجم الودائع لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ م على التوالي، يستحوذ البنك العربي (الأردن) على النصيب الأكبر من حجم ودائع البنوك التجارية الأجنبية والبنوك العاملة في اليمن عموماً ونسبة حوالي (٢٢٪، ٢١٪) لعامي ٢٠١٤ م و ٢٠١٥ م على التوالي.

ب- البنوك الوطنية تأتي في المرتبة الثانية ونسبة (٢٦٪، ٢٩٪) من حيث حجم الودائع لعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ م على التوالي، يستحوذ بنك التضامن الدولي على النصيب الأكبر من حجم ودائع البنوك الإسلامية، وفي المرتبة الثانية من حجم ودائع البنوك العاملة في اليمن ونسبة حوالي (١٦٪، ١٨٪) لعامي ٢٠١٤ م و ٢٠١٥ م على التوالي.

ج- تأتي البنوك التجارية الوطنية في المرتبة الثالثة من حيث حجم الودائع ونسبة حوالي (٢٣٪) لعامي ٢٠١٤ م و ٢٠١٥ م على التوالي، يستحوذ بنك اليمن الدولي على النصيب الأكبر من حجم ودائع البنوك التجارية اليمنية، وتقريباً يأتي في المرتبة الثالثة من حجم ودائع البنوك العاملة في اليمن ونسبة حوالي (٩٪، ١٠٪) لعامي ٢٠١٤ م و ٢٠١٥ م على التوالي.

د- وأخيراً تأتي البنوك الحكومية ونسبة (١٧٪) لعامي ٢٠١٤ م و ٢٠١٥ م على التوالي، يستحوذ البنك الأهلي اليمني على النصيب الأكبر من حجم ودائع البنوك التجارية الحكومية. ويأتي في المرتبة الخامسة من حجم ودائع البنوك العاملة في اليمن ونسبة حوالي (٩٪) لعامي ٢٠١٤ م و ٢٠١٥ م على التوالي.

٦/١- وفقاً لمؤشر معدل نمو الودائع تأتي البنوك الوطنية في المرتبة الأولى في معدل نمو ودائعها ونسبة حوالي (٢٢٪)، والبنوك التجارية الحكومية في المرتبة الثانية وبمعدل نمو حوالي (١٣٪)، والبنوك التجارية الوطنية في المرتبة الثالثة وبمعدل نمو حوالي (١٠٪)، بينما تأتي البنوك التجارية الأجنبية في المرتبة الأخيرة وبمعدل نمو للودائع وصل إلى حوالي (٣٪) فقط.

٧/١- وفقاً لمؤشر التمويل المباشر (منح القروض والسلفيات للجمهور) فإنه على الرغم من أن البنوك التجارية الأجنبية تستحوذ على النصيب الأكبر من حجم ودائع القطاع المصرفي اليمني، فإنها في المقابل تعتبر الأقل حصة في التمويل المباشر (منح القروض والسلفيات للجمهور) حيث تأتي البنوك الوطنية في المرتبة الأولى من حيث حجم تمويلاتها المباشرة ونسبة حوالي (٤٥٪) من حجم التمويل المباشر للبنوك العاملة في اليمن في عام ٢٠١٥ م، تليها البنوك التجارية الوطنية ونسبة حوالي (٣٤٪)، وفي المرتبة الثالثة تأتي البنوك التجارية الأجنبية ونسبة حوالي (١٣٪)، وفي المرتبة الأخيرة تأتي البنوك التجارية الحكومية ونسبة حوالي (٨٪) فقط.

والجدول رقم (٣/١) يوضح بعض المؤشرات التسويقية على مستوى كل بنك من البنوك العاملة في اليمن خلال عامي ٢٠١٤م و ٢٠١٥م على التوالي.

جدول رقم (٣/١) المؤشرات التسويقية على مستوى كل بنك من البنوك العاملة في اليمن خلال عامي ٢٠١٤م و ٢٠١٥م

البنوك	حجم الودائع		معدل النمو %	الحصة السوقية للودائع %		التمويلات المباشرة لعام ٢٠١٥	الحصة السوقية للتحويل المباشر ٢٠١٥
	٢٠١٤	٢٠١٥		٢٠١٤	٢٠١٥		
<u>البنوك التجارية الوطنية</u>	١٣٥	١٤٨	٩,٦%	٢٣,٤%	٢٣,١%	٧٦,٤	٣٤,٣%
بنك اليمن الدولي	٥١,٩	٦٢,٧	٢٠,٨	٩	٩,٨	٢١,٥	٩,٧
البنك التجاري اليمني	٢٨,٣	٢٩,١	٢,٨	٤,٩	٤,٥	١٩,٦	٨,٨
بنك اليمن والكويت	٢٣,٥	٢٩,٥	٢٥,٥	٤,١	٤,٦	١٣,٢	٥,٩
البنك الوطني للتجارة	٢١,٥	١٨	-١٦,٣	٣,٧	٢,٨	١٥,٢	٦,٨
بنك اليمن والخليج	٩,٨	٨,٧	-١١,٢	١,٧	١,٤	٦,٩	٣,١
<u>البنوك التجارية الأجنبية</u>	١٩٠,٤	١٩٥,٧	٢,٨%	٣٣%	٣٠,٦%	٢٨,٩٩	١٣%
البنك العربي	١٢٥,٤	١٣١,٧	٥	٢١,٨	٢٠,٦	١٥,١	٦,٨
كاليون بنك	٦٠	٥٩	-١,٧	١٠,٤	٩,٢	١١	٤,٩
يوناييتد بنك لميتد	١,٩	١,٩	٠,٠	٠,٣	٠,٣	٢,٨	١,٣
مصرف الرافدين	٣,١	٣,١	٠,٠	٠,٥	٠,٥	٠,٠٩	٠,٠٠٤
<u>البنوك الوطنية</u>	١٥١,٨	١٨٤,٦	٢١,٦%	٢٦,٣%	٢٨,٨%	١٠٠	٤٤,٩%
بنك التضامن الدولي	٩٢	١١٥,٧	٢٥,٨	١٦	١٨,١	٤٧,٥	٢١,٣
بنك سبأ الإسلامي	٣٥,٢	٤٥,٥	٢٩,٣	٦,١	٧,١	٣٣,٩	١٥,٢
البنك اليمني	١٦,٣	١٣	-٢٠,٢	٢,٨	٢	١١,٤	٥,١
مصرف اليمن والبحرين شامل	٨,٣	١٠,٤	٢٥,٣	١,٤	١,٦	٧,٢	٣,٢
<u>البنوك التجارية الحكومية</u>	٩٩,١	١١١,٦	١٢,٦%	١٧,٢%	١٧,٤%	١٧,٣	٧,٨%
البنك اليمني للإنشاء والتعمير	٤٧,٨	٥٤,٩	١٤,٩	٨,٣	٨,٥	١٢,١	٥,٤
البنك الأهلي اليمني	٥١,٣	٥٦,٧	١٠,٥	٨,٩	٨,٩	٥,٢	٢,٣
الإجمالي العام	٥٧٦,٣	٦٣٩,٩	١١%	١٠٠%	١٠٠%	٢٢٢,٦٩	١٠٠%

١٣ - البنك المركزي اليمني، (٢٠١٥)، "كشف بأرصدة الاستثمارات المباشرة مع العملاء في الأوراق الحكومية وشهادات الإيداع لدى البنوك العاملة في اليمن كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م"، تقرير غير منشور.

٢- المؤشرات المالية: على الرغم من التوسع الواضح في إنشاء البنوك وانتشار فروعها في عدة مناطق من اليمن فإن هناك كمية كبيرة متداولة من النقود يتم تداولها خارج نطاق القطاع المصرفي، وهذا يعني القصور في أساس عمل القطاع المصرفي اليمني المتمثلة في القيام بعمليات الوساطة المالية والمتعلقة بمجالي جذب الودائع وتمويل الاستثمارات للقطاعات الاقتصادية المختلفة المساهمة في تحقيق الواردات في اليمن . والواضح من خلال المؤشرات التالية: (انظر جدول رقم (٦/١) و (٧/١))

١/٢- وفقاً لمؤشر العملة المتداولة على الودائع يتضح انخفاض مستوى الأداء للبنوك العاملة في اليمن، حيث بلغ هذا المعدل حوالي (٧٩%) عام ٢٠٠٠م وانخفض هذا المعدل تدريجياً حتى وصل عام ٢٠١٥م إلى حوالي (٥٢%) وإلى حوالي (٤٩%) عام ٢٠٠٦م، ولكنه يضل عند مستوى عالٍ قياساً بمعدلات بعض الاقتصاديات النامية: حيث بلغ هذا المعدل في كوريا الجنوبية حوالي (٥٣%) في عام ١٩٨٧م، وفي اندونيسيا بلغت حوالي (٢٠%) خلال نفس العام، والذي يدل على أن هناك كمية كبيرة من الفوائض المالية في السوق المحلي اليمني لم تتمكن البنوك العاملة في اليمن من امتصاصها واجتذابها ومن ثم إعادة تشغيلها في عمليات تمويل المشاريع الاستثمارية المختلفة، ويدل أيضاً على أن كمية كبيرة من المعاملات والمبادلات المالية في الاقتصاد اليمني تتم خارج نطاق القنوات المصرفية الرسمية، وقد يرجع ذلك لأسباب عديدة أهمها: (العباسي ١٩٩٨)

أ- ضعف الوعي لدى الأفراد والمؤسسات الخاصة بأهمية المعاملات والمبادلات المالية من خلال القنوات المصرفية الرسمية، والدليل على ذلك توجه أفراد المجتمع نحو استثمار أموالهم في أصول مالية أخرى مثل المضاربة في الأراضي والعقارات مما رفع أسعارها إلى مستويات قياسية خلال فترات محدودة، وساد الاعتقاد أن شراء الأراضي وبناء العقارات هو المجال الأكثر ضماناً لخرن الثروة والاحتفاظ بقيمتها الحقيقية عبر الزمن. وقد رسخ ذلك الاعتقاد عدم الثقة في البنوك العاملة في اليمن وخاصة بعد إفلاس أحد البنوك التجارية وهو البنك الوطني للتجارة والاستثمار^(٢٤) وضياح أموال كثير من المودعين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يلعب الوازع الديني دوراً مؤثراً لدى الأفراد اليمنيين - خاصة بعد نشأة البنوك في اليمن منذ عام ١٩٩٦م - ما جعل الأفراد يتخوفون من الوقوع في شبهة الربا في تعاملهم مع البنوك التجارية التقليدية. حيث لوحظ أن البنوك لعبت دوراً بارزاً في جذب الفوائض المالية من السوق المحلي اليمني، حيث زادت الودائع لدى البنوك بالعملة المحلية من حوالي (١٥٢) مليار ريال عام ٢٠١٤م إلى حوالي (١٨٥) مليار ريال عام ٢٠١٥م وبنسبة نمو بلغت حوالي (٢٢%) مقارنة بنسبة نمو للقطاع المصرفي بلغ (١١%) فقط (انظر الجدول رقم (٧/١)).

^{٢٤} تم الإعلان عن إفلاس البنك الوطني للتجارة والاستثمار في أواخر عام ٢٠٠٥م وهو أحد البنوك التجارية التابعة للقطاع الخاص الوطني.

ب- انتشار ظاهرة إحلال النقود الوطنية (الريال اليمني) بالنقود الأجنبية (الدولار والريال السعودي وغيرها من العملات) واكتنازها اعتقاداً منهم بأن ذلك هو الشكل الأنسب للحفاظ على قيمة النقود السائلة من آثار التضخم.

٢/٢- وفقاً لمعيار التوظيف (نسبة الائتمان المصرفي على الودائع) والذي يعد من المعايير الهامة والأساسية لقياس فاعلية أنشطة البنوك العاملة في البلاد ودورها في عمليات التمويل المالي الرسمي في الاقتصاد. فكلما اقتربت قيمة هذا المعامل من الواحد الصحيح دل ذلك على كفاءة البنوك العاملة في البلاد في تحويل معظم الودائع المدخرة إلى استثمارات وهو يمثل جوهر وظيفتها في التركيبة الاقتصادية (العباسي ١٩٩٨).

حيث يتضح من واقع نشاط البنوك العاملة في اليمن أن معيار التوظيف بلغ في المتوسط (٥٥%) خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٦م، حيث كان أدنى نسبة له حوالي (٤٨%) في عام ٢٠٠٢م وأعلى نسبة له حوالي (٦٤%) في عام ٢٠١٥م. (انظر جدول رقم (٦/١)) ويمكن ترتيب القطاعات المصرفية العاملة في اليمن حسب مؤشر معيار التوظيف -نسبة الائتمان المصرفي على الودائع- لعام ٢٠١٥م على التوالي كما يلي: (انظر جدول رقم (٧/١))

- 1- قطاع البنوك توظف حوالي (54,2%) من إجمالي ودائعها.
 - 2- قطاع البنوك التجارية الوطنية توظف حوالي (51,6%) من إجمالي ودائعها.
 - 3- قطاع البنوك التجارية الحكومية توظف حوالي (15,5%) من إجمالي ودائعها.
 - 4- قطاع البنوك التجارية الأجنبية توظف حوالي (14,8%) من إجمالي ودائعها.
- وبملاحظة التوزيع القطاعي للائتمان الممنوح للجمهور - باستثناء الحكومة - لعام ٢٠١٥م يتضح أن القروض والسلفيات التي تمنحها البنوك التجارية التقليدية تشكل حوالي نسبة (٤١%) من إجمالي قروض وسلفيات القطاع المصرفي اليمني لقطاع الأعمال والجمهور، وذات النسبة (٤١%) تشكل استثمارات البنوك أو حجم الائتمان الممنوح من البنوك للجمهور اليمني.

وبالنظر للسياسات الائتمانية من حيث حجم ونوع الائتمان الممنوح من البنوك العاملة في اليمن للقطاعات الاقتصادية المختلفة لعام ٢٠١٥م، يتضح أن السلفيات لتمويل الواردات تمثل حوالي (١٢%) من إجمالي القروض، بينما تمثل السلفيات لتمويل الصادرات حوالي (٨,١%) في البنوك التجارية التقليدية ونسبة (صفر) في استثمارات البنوك اليمنية. وفي مجال القروض والاستثمارات لتمويل الزراعة وصيد الأسماك فإنها تشكل أقل من نسبة (١%) في كل من البنوك التجارية والإسلامية، وهذا يدل على ضآلة مساهمة البنوك العاملة في اليمن في تنشيط ودعم أهم القطاعات الاقتصادية في اليمن. ويتضح أن القروض والسلفيات في الأجلين المتوسط والطويل تشكل نسبة حوالي (٤%) فقط من إجمالي قروض البنوك

التجارية مقابل نسبة حوالي (٣٧%) للقروض والسلفيات قصيرة الأجل، كما تستحوذ الحكومة على نسبة كبيرة من إجمالي الائتمان الممنوح من البنوك العاملة في اليمن تصل في المتوسط إلى حوالي (٤٣%) خلال الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٦م.

وعليه نخلص إلى ضعف سياسة الائتمان الممنوح من البنوك العاملة في اليمن كماً ونوعاً للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وضآلة مشاركتها في الواردات في اليمن داخل اليمن من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية على مختلف أنواعها.

٣/٢- معيار حجم الاحتياطيات النقدية يعتبر من أهم مكونات الأصول المالية للبنوك والتي تظهر في شكل أرصدة نقدية في الصندوق أو أرصدة مودعه لدى البنك المركزي، وهو المعيار التي تحاول البنوك من خلاله الموازنة بين السيولة والإقراض أثناء إدارتها لأصولها والتزاماتها المالية لتحقيق الكفاءة والاستمرار في العمل المصرفي.

فمن خلال بيانات الميزانية الموحدة للبنوك العاملة في اليمن والمبينة في الجدول رقم (٦/١) يتضح أن نسبة الاحتياطيات النقدية إلى إجمالي الأصول المالية تزايدت منذ عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٦م وبنفس اتجاه نسبة القروض إلى الأصول المالية، وأيضاً بنفس اتجاه نسبة القروض إلى الودائع، ونسبة الاحتياطي للودائع، وكذلك التزامها في الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني المطلوب الاحتفاظ به من الودائع، وهذا يدل على قدرة البنوك وكفاءتها في الموازنة بين السيولة والأمان. لكن في المقابل نجد معدل النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود قد انخفض من معدل (٤٢%) عام ٢٠٠٠م إلى معدل (٣١%) في عام ٢٠٠٦م، وهذا يعني أن كمية كبيرة متداولة من النقود يتم تداولها خارج نطاق القطاع المصرفي اليمني، وعجز الجهاز المصرفي اليمني في جذب الأموال الفائضة في السوق.

٤/٢- مؤشر التمويلات المباشرة (قروض وسلفيات واستثمارات للجمهور) إلى إجمالي الودائع وهنا يعتمد البنك المركزي على سياسة الاقتراض من البنوك التجارية من خلال شهادات الإيداع وأذون الخزنة التي يقدمها البنك المركزي للبنوك العاملة في البلاد لسحب السيولة من السوق كسياسة لكبح جماح التضخم، ولكنه في المقابل يساهم في اختلال جهاز التمويل الاستثماري في البلد. حيث يشير تقرير آخر للبنك المركزي اليمني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م أن استثمارات البنوك التجارية التقليدية العاملة في اليمن في الأوراق الحكومية (أذون الخزنة) وشهادات الإيداع بلغت حوالي (٣٠,٤%) من إجمالي الودائع في عام ٢٠١٥م، بينما تشكل التمويلات المباشرة (قروض وسلفيات واستثمارات للجمهور) من إجمالي الودائع حوالي (٣٤,٨%). وهذا يدل على أن الثلث تقريباً من ودائع البنوك العاملة في اليمن لا توجه نحو الاستثمار المباشر في قطاعات الاقتصاد المختلفة (زراعة، وصناعة، وإسكان وغيرها) والتي تساهم بجزء كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وإنما تجمد في البنك المركزي اليمني في شكل

شهادات إيداع وأذون خزانة التي تعتبر أضمن الطرق لكسب الفوائد على ودائعها من ناحية ومن ناحية أخرى يمثل الاستثمار فيها خالي من المخاطر، وذلك فيما يتعلق بعمل البنوك التجارية على خلاف البنوك التي لا تتعامل بها باعتبار أنها تمثل ربا وهو ما يخالف أساس عملها ونشأتها. انظر جدول رقم (٧/١) ويؤكد البنك المركزي اليمني في تقريره السنوي لعام ٢٠١٥م على الآتي: " أن دور البنوك في الوساطة المالية لازال محدوداً، حيث لا يمثل الائتمان للقطاع الخاص أكثر من (٢٨%) من إجمالي أصولها في نهاية عام ٢٠١٥م في حين تستثمر البنوك (٦٦%) من أصولها في موجودات مضمونة خالية من المخاطر تتمثل في الأصول الخارجية (٢٢%) والأوراق المالية وشهادات الإيداع (٢٥%) والأرصدة لدى البنك المركزي (١٩%)^(٢٥).

ويمكن ترتيب قطاعات البنوك العاملة في اليمن من حيث مساهمتها في الواردات في اليمن لعام ٢٠١٥م كما يلي: (انظر جدول رقم (٧/١))
أ- البنوك (القطاع الوطني الخاص):

بلغ إجمالي استثماراتها المحلية (تمويلات مباشرة) حوالي (١٠٠) مليار ريال يمني تشكل نسبة حوالي (٢٤%) من إجمالي الاستثمارات المحلية للبنوك العاملة في اليمن، وتمثل نسبة حوالي (٥٤,١٧%) من إجمالي ودائعها. وهي تمثل أيضاً نسبة حوالي (٤٥%) من إجمالي الاستثمارات المحلية للبنوك العاملة في اليمن في قطاع التمويلات المباشرة.
ب- البنوك التجارية الوطنية (القطاع الوطني الخاص):

بلغ إجمالي استثماراتها المحلية (أذون خزانه + شهادات إيداع + تمويلات مباشرة) حوالي (١٢٢,٦) مليار ريال تشكل نسبة حوالي (٢٩,٣٧%) من إجمالي الاستثمارات المحلية للبنوك العاملة في اليمن، وتمثل نسبة حوالي (٨٢,٨٤%) من إجمالي ودائعها.
تشكل استثماراتها في أذون الخزانة وشهادات الإيداع فقط لدى البنك المركزي اليمني نسبة حوالي (٣٧,٦٨%) من إجمالي استثماراتها المحلية وأيضاً تمثل نسبة حوالي (٣١%) من إجمالي ودائعها، بينما تشكل استثماراتها في التمويل المباشر من خلال القروض والسلفيات حوالي (٧٦,٤) مليار ريال تمثل نسبة حوالي (٦٢,٣%) من إجمالي استثماراتها المحلية ونسبة حوالي (٥١,٦%) من إجمالي ودائعها، كما تمثل أيضاً نسبة حوالي (٣٤,٣%) من إجمالي الاستثمارات المحلية للبنوك العاملة في اليمن في قطاع التمويلات المباشرة، وهي تمثل أيضاً نسبة حوالي (١٨,٣%) من إجمالي الاستثمارات المحلية للبنوك العاملة في اليمن.

^(٢٥) البنك المركزي اليمني، (٢٠٠٥)، "التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥م"، الإدارة العامة للبحوث، صنعاء، ص٧٦.

ج- البنوك التجارية الأجنبية: بلغ إجمالي استثماراتها المحلية (أذون خزانه + شهادات إيداع + تمويلات مباشرة) حوالي (١١٥,٥٩) مليار ريال تشكل نسبة حوالي (٢٧,٦٩%) من إجمالي الاستثمارات المحلية للبنوك العاملة في اليمن، وتمثل نسبة حوالي (٥٩,٠٦%) من إجمالي ودائعها. تمثل استثماراتها في أذون الخزانه وشهادات الإيداع فقط لدى البنك المركزي اليمني نسبة حوالي (٧٤,٥%) من إجمالي استثماراتها المحلية وهي تمثل نسبة حوالي (٤٤%) من إجمالي ودائعها، بينما تشكل استثماراتها في التمويل المباشر من خلال القروض والسلفيات حوالي (٢٩) مليار ريال تمثل نسبة حوالي (٢٥%) من إجمالي استثماراتها المحلية ونسبة حوالي (١٥%) من إجمالي ودائعها، كما تمثل أيضاً نسبة حوالي (١٣%) من إجمالي الاستثمارات المحلية للبنوك العاملة في اليمن في قطاع التمويلات المباشرة، وهي تمثل أيضاً نسبة حوالي (٦,٩%) من إجمالي الاستثمارات المحلية للبنوك العاملة في اليمن.

نخلص مما سبق إلى أن البنوك التجارية الأجنبية هي أقل البنوك مساهمة في الواردات في اليمن اليمنية، حيث إنها لا توجه ودائعها في الاستثمارات المباشرة (قروض وسلفيات) لقطاع الجمهور وهو القطاع المعول عليه النهوض بالاقتصاد اليمني في ظل الاقتصاد الرأسمالي والإصلاحات المالية والإدارية التي تتبناها الحكومة اليمنية، بل على العكس تساهم في حرمان القطاعات الاقتصادية المختلفة من التمويلات التي قد تحتاجها للنهوض بمستوى أدائها إلى الأفضل.

٥/٢- مؤشرات على المستوى الإقليمي: على المستوى الإقليمي واستناداً إلى آخر المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٣م، تظهر لائحة أكبر خمسين مصرفاً عربياً حسب ابرز البنود والمتغيرات مثل (إجمالي الموجودات، إجمالي الودائع، إجمالي القروض والسلفيات، حقوق المساهمين، صافي الربح) أن البنوك اليمنية سواء الحكومية أو الوطنية التابعة للقطاع الخاص غير متواجدة على لائحة أكبر خمسين مصرفاً عربياً حسب تصنيف اتحاد المصارف العربية^(٢٦)، والبنك الأجنبي الوحيد المتواجد على هذه اللائحة ويزاول نشاطه في اليمن هو البنك العربي (المقر الرئيسي الأردن)، ويعتبر من أقوى البنوك المنافسة في السوق المصرفي اليمني، والذي وفقاً لاتحاد المصارف العربية يأتي في المرتبة الثالثة من حيث كل من مؤشر الموجودات، والقروض والسلفيات، وفي المرتبة الرابعة حسب مؤشر الودائع، والمرتبة الأولى حسب حقوق المساهمين، والمرتبة السابعة حسب مؤشر صافي الربح. وهذا يدل على ضعف القدرة التنافسية للبنوك اليمنية في مواجهة البنوك الأجنبية الإقليمية والدولية. وذلك لأن المنافسة كانت تعني في الأدبيات المصرفية، قدرة مؤسسات الائتمان المحلية على منافسة المصارف الإقليمية والعالمية التي قد تنقل

^(٢٦) نادي المصارف العربية الخمسين الكبرى (تبادل في المواقع)، (٢٠٠٤)، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (٢٨٥)، أغسطس، ص ٦١-٦٥.

نشاطها إلى داخل البلد، وأدخل إلى هذا المفهوم تعديل جوهري وهو قدرة المصارف المحلية على الانتقال بنشاطها إلى البلدان العربية لاسيما المجاورة، وإثبات وجودها إلى جانب مصارفها المحلية (العياش ٢٠١٤).

٣- الخدمات الحديثة: بالرغم من أن خدمة الصراف الآلي تعد من الخدمات الحديثة نسبياً التي تقدمها البنوك لعملائها، وتشكل ميزة نسبية توفر الكثير من الوقت والجهد للعملاء، إلا أن عدد محدوداً من البنوك العاملة في اليمن تقدم هذه الخدمة يبلغ عددها حوالي (٨) بنوك من (١٥) بنك رئيسي بإجمالي (١٤٢) جهاز صراف آلي، تستحوذ البنوك التجارية الوطنية على معظمها بأهمية نسبية تصل إلى حوالي (52,٥%)، تليها البنوك بنسبة حوالي (36%)، أما البنوك الأجنبية استثمارها ضئيل في هذه الخدمة من خلال توفير (11) جهاز صراف آلي ونسبة (8%)، وبنك تجاري حكومي واحد يقدم هذه الخدمة ويعد (5) أجهزة تشكل نسبة (3,5%) من إجمالي أجهزة الصراف الآلي المتوفرة في السوق المصرفي اليمني^(٢٧).

وفيما يتعلق بمشروعات المصارف الالكترونية فإنه على الرغم من الإقبال المتزايد في منطقة الخليج والشرق الأوسط على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات - وأهمها شبكة الإنترنت - حيث بلغ عدد مستخدمي الإنترنت خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٣م نحو (6,٥) ملايين مستخدم بزيادة قدرها (56%) مقارنة بنفس الفترة من عام 2002م، إلا أن عدد محدود من المصارف العربية تقدم خدمات مصرفية متنوعة تنفذ من خلال الوجود الافتراضي على شبكة الإنترنت بدلاً من الوجود المادي منها على سبيل المثال: بنك الإمارات، وبنك دبي الوطني، وبنك الاتحاد الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة (العلاق 2015).

وهنا تقتضي الضرورة الإشارة إلى أن مواقع المصارف العاملة في اليمن على الشبكة الالكترونية على حدّ سواء الوطنية منها والأجنبية لا تعدو أن تكون مواقع تعريفية فقيرة المحتوى وأغلبها لم يتغير فحواه منذ فترة طويلة.

ويخلص الباحثون مما سبق إلى أن هناك طاقة استيعابية وآفاق واسعة وواعدة للاقتصاد اليمني وللمؤسسات المصرفية التي تتمكن من دخول السوق المصرفي اليمني، فالودائع لا تزيد عن نسبة (٢١%) من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق^(٢٨)، مقابل (٤٨%) في سوريا، ونسبة (٣٠٠%) في لبنان، ويشكل النقد المتداول في اليمن نسبة (٣٢%) من العرض النقدي، مقابل نسبة (٣٥%) في

^(٢٧) البنك المركزي اليمني، (٢٠٠٦)، "التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦"، الإدارة العامة للبحوث، صنعاء، ص ٦٢.
^(٢٨) نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي = $٦٣٧٩٥٨ \div ٣٠٣٤٠٠ \times ١٠٠ = ٢١\%$.
المصدر: البنك المركزي اليمني، (٢٠٠٥)، "التقرير السنوي لعام ٢٠٠٥"، ص ٢٠، ص ١١٨. والأرقام المقارنة مصدرها: العياش، (٢٠٠٤)، "المصارف اللبنانية: من المضيق المحلي إلى المحيط الإقليمي"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (٢٨٥)، أغسطس، ص ٦٨.

سوريا، وفي اليمن فرع مصرفي واحد لكل (١٨٠٥٩٨) ألف نسمة من السكان^(٢٩)، مقابل فرع مصرفي واحد لكل (٦٢) ألفا من السكان في سوريا، وحوالي (١١) ألفا من السكان في الأردن، وحوالي (٥٥٠٠) في لبنان. كما تشير الإحصائيات إلى أن نسبة حوالي (٤,٥%) من السكان في اليمن يمتلكون حسابات مفتوحة لدى القطاع المصرفي العامل في اليمن، وتصل هذه النسبة في المملكة العربية السعودية إلى حوالي (٢٥%) من عدد السكان، وتبلغ هذه النسبة في الدول المتقدمة مثل أستراليا حوالي (١٣٠%)، وفي هونج كونج تبلغ حوالي (٤٠٠%) من عدد السكان^(٣٠).

^(٢٩) بقسمة عدد السكان إلى عدد الفروع المصرفية الموجودة في اليمن، وعدد السكان تم الحصول عليه من آخر مسح سكاني لعام ٢٠٠٤م وذلك من المصدر التالي: رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، السكان والشؤون الاجتماعية، بريد الكتروني: www.yemen-nic.net

^(٣٠) البنك المركزي اليمني، (٢٠٠٦)، "التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦"، الإدارة العامة للبحوث، صنعاء، ص ٧٢.

جدول رقم (٤/١) القروض والسلفيات المقدمة من البنوك العاملة في اليمن إلى قطاع الأعمال والجمهور خلال عام ٢٠١٥ م.

أنواع القروض والسلفيات ^{٣١}	القيمة السنوية (بملايين الريالات)	نسبة مئوية %
<u>قروض وسلفيات قصيرة الأجل</u>	٨٣٨٢١ر٢	٣٧%
الزراعة وصيد الأسماك	٢٠٨٤ر٥	٠.٩%
الصناعة	١٠٢٧٠ر٦	٤.٥%
البناء والتشييد	٨٥١٢ر٣	٣.٧%
تمويل الصادرات	٤٠٧٤ر٩	١.٨%
تمويل الواردات	٢٧٣٢٣ر٧	١٢%
تمويل التجارة في السلع المصنعة	٥٠٣٥ر٣	٢.٢%
أخرى	٢٦٥١٩ر٩	١١.٦%
<u>قروض متوسطة وطويلة الأجل</u>	٨٨٧٢ر٤	٤%
الزراعة وصيد الأسماك	١٩ر٤	٠.٠٨%
الصناعة	١٠٧٧ر٣	٠.٥%
البناء والتشييد	٣٦٠ر٣	٠.١٥%
تمويل الصادرات	٠	٠
تمويل الواردات	٣١٣ر١	٠.١٤%
تمويل التجارة في السلع المصنعة	٩٣ر٢	٠.٠٤%
أخرى	٧٠٠٩ر١	٣.١%
<u>استثمارات البنوك الإسلامية</u>	٩٣٣٧٩ر٦	٤١%
الزراعة وصيد الأسماك	١٧٧٣	٠.٨%
الصناعة	١٩٥٧٧ر٨	٨.٦%
البناء والتشييد	٧٣٣٤ر٨	٣.٢%
تمويل الصادرات	٠	٠
تمويل الواردات	١٨١٩٨ر٥	٨%
تمويل التجارة في السلع المصنعة	٤١٣٣٠ر٤	١٨%
أخرى	٣٦٦١٨ر٢	٢.٣%
الإجمالي العام	٢٢٨٩٥٣ر٧	٣٢

^{٣١} - البنك المركزي اليمني، (٢٠٠٦)، "التطورات النقدية والمصرفية"، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، المجلد السادس، العدد التاسع، سبتمبر، صنعاء، ص ١٥.

جدول رقم (٥/١) تطور القروض والسلفيات للبنوك العاملة في اليمن بحسب الجهة المقترضة خلال الفترة من ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٦م^{٣٣}

السنة	جهات الاقتراض (نسبة مئوية)			الإجمالي (بملايين الريالات)
	الحكومة	مؤسسات عامة	قطاع خاص	
٢٠٠٠	٤٥%	٠	٥٥%	١٣٩٣٩٣,٤
٢٠٠١	٣٦%	٠	٦٤%	١٥٠٨٠٥,٤
٢٠٠٢	٤٠,٦%	٠,٤%	٥٩%	١٨٥٢٢٩,٣
٢٠٠٣	٤٤,٨%	٠,١%	٥٥,١%	٢٥١٣٢٣,٣
٢٠١٤	٤٦%	٠	٥٤%	٣٤٤٢٣٣,٤
٢٠١٥	٤٤,٤%	٠,٠١%	٥٥,٦%	٤٠٦٠٣١,٧
٢٠٠٦	٤٣%	٠,٦٥%	٥٦,٤%	٤٧١٨٧٤,٦

جدول رقم (٦/١) بعض المؤشرات المالية للبنوك العاملة في اليمن

خلال الفترة من عام ٢٠٠٠م حتى عام ٢٠٠٦م^{٣٤}

السنة	القروض/ الودائع %	القروض/ الأصول %	الاحتياطي/ الأصول %	الاحتياطي/ الودائع %	عمله متداولة/ الودائع %	النقد المتداول/ عرض النقد %
٢٠٠٠	٥٦	٤٥	١٥	١٨	٧٩	٤٢
٢٠٠١	٤٩	٤٠	١٤	٧	٦٩	٣٨
٢٠٠٢	٤٨	٤٠	١٢	١٤	٦٢	٣٦
٢٠٠٣	٥٣	٤٥	١٦	١٩	٥٧	٣٤
٢٠١٤	٦٠	٥٠	١٦	٢٠	٥٢	٣٣
٢٠١٥	٦٤	٥٢	٢٠	٢٤	٥٢	٣٢
٢٠٠٦	٥٥	٤٥	١٥	١٨	٤٩	٣١

يمكن ترتيب البنوك التجارية (القطاع الخاص) العاملة في اليمن وفقاً لبعض المؤشرات لعام ٢٠١٥م كما هو مبين في الجدول رقم (٨/١).

^{٣٢} - البنك المركزي اليمني، (٢٠٠٦)، "التطورات النقدية والمصرفية"، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، المجلد السادس، العدد التاسع، سبتمبر، صنعاء، ص ١٥.

^{٣٣} - البنك المركزي اليمني، (٢٠٠٦)، "التطورات النقدية والمصرفية"، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، المجلد السادس، العدد التاسع، ديسمبر، صنعاء، ص ١٤.

^{٣٤} - بيانات البنك المركزي اليمني، (٢٠٠٦)، "التطورات النقدية والمصرفية"، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، المجلد السادس، العدد التاسع، ديسمبر، صنعاء، ص ١٤، ٩.

جدول رقم (8/1) ترتيب البنوك التجارية العاملة في اليمن وفقاً لبعض المؤشرات لعام 2015م.

المؤشرات البنوك	حجم الودائع	حجم التمويلات المباشرة	معدل نمو الودائع ٢٠١٤- ٢٠١٥	الائتمان المصرفي إلى الودائع	التمويل المباشر إلى إجمالي الاستثمارات	التمويلات غير المباشرة إلى الودائع	إجمالي الاستثمارات إلى إجمالي الودائع
التجارية الوطنية	٣	٢	٣	٢	٢	٣	١
التجارية الأجنبية	١	٣	٤	٤	٣	٢	٣
التجارية الحكومية	٤	٤	٢	٣	٤	١	٢
البنوك الإسلامية	٢	١	١	١	١	٤	٤

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7/1).

وقد وجدت الباحثون العديد من النتائج أهمها

يقتصر نشاط بنوك القطاع الخاص الوطني والأجنبي العاملة في اليمن على بعض المدن الرئيسية فقط بعدد فروع تصل إلى حوالي (٨١) فرعاً، الأمر الذي يعني اقتصار التنافس في تقديم الخدمات المصرفية على المدن الرئيسية فقط وهي ست مدن: صنعاء (العاصمة السياسية)، عدن (العاصمة التجارية)، تعز، الحديدة، المكلا، إب.

٢- يمثل القطاع المصرفي الخاص نسبة حوالي (٤٣%) من إجمالي البنوك العاملة في اليمن، حيث يتشكل القطاع المصرفي الخاص من القطاعات التالية: (مرتبه تنازلياً)

- أ- قطاع البنوك الوطنية تمثل نسبة حوالي (١٧%) من إجمالي القطاع المصرفي الخاص.
 - ب- قطاع البنوك التجارية الوطنية يمثل نسبة حوالي (١٦%) من إجمالي القطاع المصرفي الخاص.
 - ت- قطاع البنوك التجارية الأجنبية تمثل نسبة حوالي (١٠%) من إجمالي القطاع المصرفي الخاص.
- ٣- يتواجد وينتشر القطاع المصرفي التجاري الوطني في المدن اليمنية بدرجة أكبر من القطاع المصرفي الأجنبي، حيث تمثل الأهمية النسبية لتواجد وانتشار القطاع المصرفي التجاري الخاص الوطني والأجنبي من إجمالي القطاع المصرفي التجاري الخاص في المدن اليمنية بالترتيب تنازلياً كما يلي:

تواجد وانتشار القطاع المصرفي

التجاري الأجنبي الخاص

تواجد وانتشار القطاع المصرفي

التجاري الوطني الخاص

١- ذمار (100%)	1- تعز (50%)
٢- صنعا (70%)	2- الحديدة (50%)
٣- إب (67%)	3- عدن (43%)
4- المكلا (60%)	4- المكلا (40%)
5- عدن (57%)	5- إب (33%)
6- تعز (50%)	6- صنعا (30%)
7- الحديدة (50%)	7- ذمار (صفر)

٤- تتركز المنافسة بشكل أكبر في مدينة صنعا التي تتواجد فيها البنوك التجارية الوطنية بعدد (١٤) فرعاً، مقابل (٦) فروع للبنوك التجارية الأجنبية، وعدد (١٠) فروع للبنوك اليمنية. حيث تأتي العاصمة صنعا في المرتبة الأولى من حيث عدد الفروع المصرفية التابعة للقطاع التجاري الخاص بعدد (٢٠) فرعاً، ونسبة (٤٢%) من إجمالي عدد الفروع المصرفية التابعة للقطاع التجاري الخاص، وتأتي مدينة عدن في المرتبة الثانية بعدد فروع تصل إلى (٦) فروع، ونسبة حوالي (١٥%) من إجمالي عدد الفروع المصرفية التابعة للقطاع التجاري الخاص، وتأتي بالترتيب كل من مدينة تعز، والحديدة، والمكلا بنسبة حوالي (١٢,٥%)، (١٢,٥%)، (١٠%) على التوالي. ويعود ذلك بالدرجة الأساس إلى تركيز الكثافة السكانية والتنمية العمرانية في هذه المدن.

٥- نسبة عالية من النقود المتواجدة في القطاع المصرفي التجاري اليمني لا توجه نحو منح القروض والسلفيات أو الاستثمارات المباشرة للجمهور، وإنما توجه نحو الاستثمارات غير المباشرة في شكل شهادات إيداع وأذون خزانه لدى البنك المركزي اليمني، وهذا ما يفسر نسبة كفاية رأس المال العالية للقطاع المصرفي التجاري اليمني في نهاية عام ٢٠١٥م والتي بلغت حوالي (12%).

بنك اليمن الدولي:

تأسيس بنك اليمن الدولي

تم تأسيس بنك اليمن الدولي خلال عام ١٩٧٩، فيما يمثل اليوم واحداً أهم البنوك الرائدة في القطاع، ويعود ذلك بفضل ما يقدمه من خدمات ومنتجات مصرفية على مستوى عالي من الجودة، على يد قوى عاملة تتسم بالكفاءة والمهارة الكافية لخدمة كافة المتعاملين معه، حيث يسعى إلى أن يصبح المؤسسة المصرفية المثالية في السوق اليمني، وذلك عبر توظيف كافة الجهود المبذولة في تطوير وتقديم خدمة ممتازة للعملاء.

نضيف أيضاً أنه منذ نشأته ولغاية وقتنا الحالي يسير على خطى ثابتة نحو النجاح والنمو، ويعتمد في آلية عمله تبني نهج التحديث في الصناعة المصرفية المعاصرة، إذ يحرص بشكل دائم على مواكبة التطورات والتقدم المتسارع الذي يشهده القطاع، إذ يعمل على دعم حركة النشاط التجاري والاستثمار من خلال فروع، إلى جانب أنه يعمل في مجالات التنمية الصناعية والزراعية اليمنية.

مسيرة عمل بنك اليمن الدولي

يمتلك البنك خبرة واسعة في القطاع تمتد إلى ما يقارب الأربعين عاماً، والتي شهد خلالها الكثير من الإنجازات والنجاحات، وما يزال يسعى إلى تحقيق المزيد، حيث تتمثل أهدافه بدعم وتعزيز ثقة العملاء والمساهمين؛ عبر الالتزام في المحافظة على مستويات عالية من المهنية والكفاءة والجودة في الأداء الدقيق، بالإضافة إلى أنه يهدف إلى تلبية كافة احتياجات المتعاملين معه بما يتوافق مع أحدث التقنيات المصرفية الحديثة، إذ نشير إلى أنه كان واحداً من أوائل البنوك في اليمن التي أدخلت في عملها نظام الصراف الآلي، بالإضافة إلى تطوير البطاقات الائتمانية، والتوسع في هذا المجال، كما أنه قام على توظيف الإنترنت في تعاملاته، وعمل على تشجيع إصدار قانون الدفع الإلكتروني.

نشير إلى أن البنك لم يتوقف عند هذا الأمر فحسب، بل ما يزال يسعى إلى التوسع في نطاق أعماله؛ بهدف خدمة أكبر شريحة ممكنة من العملاء.

فروع بنك اليمن الدولي

يمتلك البنك شبكة كبيرة من الفروع المنتشرة في مختلف مناطق اليمن، بحيث تم الحرص على توزيعها على نحو من شأنه أن يضمن تسهيل عملية الوصول إليها من قبل العملاء، على اختلاف مواقعهم الجغرافية، وبالتالي تلبية احتياجاتهم مما يقدم من منتجات وخدمات مصرفية،

بالإضافة إلى أنه يتبع له مجموعة واسعة من أجهزة الصرافات الآلية التي يمكن من خلالها إجراء العديد من العمليات التجارية بكل سهولة وسرعة، مثل: السحب النقدي، والاستعلام عن رصيد الحساب، وما إلى ذلك.

هدف بنك اليمن الدولي المصرفية

يقدم البنك حزمة شاملة ومتنوعة من الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية والمالية لكافة المتعاملين؛ سواء أفراد أم شركات ومؤسسات، حيث يعمل على تصميم وتطوير خدمات موجهة خصيصاً لكل منهم، بما يتناسب مع احتياجاتهم، وبما يلبي متطلباتهم، ويساعدهم على النمو وإدارة أموالهم.

- ويتيح البنك مجموعة من الخدمات المصرفية الخاصة به بشكل إلكتروني، بحيث يمكن للعملاء إجراء العديد من العمليات المصرفية بكل سهولة وسرعة عبر شبكة الإنترنت، الأمر الذي يوفر عليهم الوقت والجهد المبذولين في التوجه إلى أحد فروعهم، ونشير فيما يلي إلى مجموعة من أهم الأمور التي يمكن القيام بها بهذه الطريقة على النحو التالي:
- الاطلاع على رصيد حسابات العميل، وما تم إجراؤه من عمليات وحركات عليه، بالإضافة إلى متابعة أمواله.
- إجراء تحويل المبالغ المالية بين حسابات العميل.
- إمكانية تحميل بيانات العملية إلى أنظمة إدارة الأموال الخاصة بالعميل، من أجل الاحتفاظ بسجلات دائمة عن أنشطة الحسابات.
- يتيح للعملاء إمكانية التحويل بواسطة عملات متنوعة بين الحسابات الخاصة به لدى البنك.
- يسمح للعملاء بالتواصل مع قسم خدمة العملاء من خلال البريد الإلكتروني، في حال وجود أي استفسارات أو أسئلة عن الحساب، وكل ذلك بكل أمان وسهولة.
- إضافة إلى ما سبق؛ نشير إلى هذه الآلية تتمتع بأقصى درجات الأمان والحماية لمعلومات وبيانات العملاء وحساباتهم، لذا لا داعي للقلق عند التعامل من خلالها، مع العلم أنه فور تسجيل العميل سوف يقوم البنك منحه جهاز التشفير RSA TOKEN الخاص بالخدمة، إلى جانب كل من اسم المستخدم وكلمة المرور، وعليه يتم اتباع مجموعة من الخطوات السهلة والبسيطة، والتي تتمثل بكل مما يلي:
- زيارة موقع البنك على شبكة الإنترنت من خلال الاستعانة بإحدى متصفحات الويب المتوفرة على الجهاز.

- الانتقال إلى حساب الإنترنت المصرفي.
 - إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاص بجهاز التشفير من أجل التمكن من الوصول إلى الخدمة الإلكترونية.
 - يتم إدخال هوية العميل وكلمة المرور في صفحة تسجيل دخول العملاء، ثم النقر على خيار الدخول.
 - سوف يطلب النظام من العميل اختيار شيفرة سرية ثم كلمة سر جديدة؛ وذلك في حال كان يتم الدخول لأول مرة.
 - عند الانتهاء يتم الاطلاع على صفحة الحسابات الرئيسية، وبإمكان كل من يواجه أي مشكلة التواصل مع خدمة العملاء.
- و يقدم البنك خدمة أجهزة الصرافات الآلية من خلال ما يمتلك من شبكة واسعة منها، والتي تنتشر في ما يزيد عن ٢٥٠ موقعاً جغرافياً داخل اليمن، والتي يمكن من خلالها قيام العميل بالعديد من الأمور والعمليات المصرفية، وذلك على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، ونذكر منها ما يلي:
- تتيح للعملاء إمكانية سحب المبالغ المالية نقداً من الحساب الجاري أو التوفير الخاص به؛ سواء بالعملة المحلية المتمثلة بالريال اليمني، أو بالدولار الأمريكي.
 - تقديم طلب الحصول على دفتر شيكات.
 - إمكانية دفع قيمة الفواتير المستحقة على العميل.
 - الحصول على كشف حساب بشكل فوري.
 - الاستعلام عن رصيد الحساب الخاص بالعميل.
 - إجراء التحويلات المالية بين حسابات العميل.
- بالإمكان تقديم طلب الحصول على بطاقة صراف آلي من خلالها، من أجل أي شخص مفوض بالسحب، كما بإمكان العميل استعمال بطاقات الصراف في كافة نقاط البيع في اليمن.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

المبحث الأول

منهجية واجراءات البحث

تمهيد

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهج البحث الذي تم إتباعه، وتحديد مجتمع البحث الذي اشتقت منه العينة، وكيف تم اختيار هذه العينة وخصائصها و وفق متغيرات البحث، وكذلك أداة البحث المستخدمة وطرق إعدادها، وكيفية تصميمها ومن ثم اختبار صدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحثين في تقنين أداة البحث وتطبيقها وأخيراً، الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة بيانات البحث وتحليلها، و فيما يلي عرض لتلك الإجراءات والخطوات:

منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ لأنه توصف الحالة تماماً كما هو الواقع في البنك.

مصادر جمع المعلومات :

تم جمع المعلومات عبر مصدرين (أولية ، ثانوية) على النحو التالي :

المصادر الأولية

تم جمع البيانات الأولية للبحث من خلال تصميم استبانة صممت خصيصاً للإجابة عن تساؤلات البحث.

المصادر الثانوية

من خلال الرجوع للدراسات والكتب ذات الصلة بالموضوع التي تناولت إطار البحث

مجتمع البحث :

يُقصد بمجتمع البحث بأنه: جميع مفردات أو وحدات الظاهرة تحت البحث.

وقد تكون مجتمع البحث الحالي من البنوك التجارية العاملة في امانة العاصمة صنعاء

عينة البحث:

تمثلت عينة البحث الحالي من (٣٠) مفردة حيث تم استرجاع (٢٥) مفردة كانت صالحة لغرض هذا البحث و (٥) استمارات كانت مفقودة، وتكونت عينة البحث من (٢٥) عامل في البنك الدولي في امانة العاصمة صنعاء تم اختيارهم بطريقة عشوائية.

تطبيق الاستبيان على عينة البحث:

بعد الانتهاء من اعداد وتحكيم الأداة، والتأكد من صدقها وثباتها، واعدادها بصورتها النهائية، قام الباحثين بتوزيع الاستبيان وتم جمعها بعد الاجابة عليها وقام الباحثين بفحص الاستبانات المسترجعة قبل تفريغها، حيث تبين أن الاستبيانات (٢٥) وقابلة للتحليل الإحصائي من مجموع الاستبيانات الموزعة على أفراد عينة البحث لذلك ستعتمد في تفسير النتائج .

وقد قام الباحثين بعد التأكد من صلاحية الاستبانات للمعالجة تم ترميز البيانات الواردة فيها، وتم تفريغها في جداول خاصة، تمهيداً لإدخالها الحاسب الآلي لمعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) بهدف تحليلها، والإجابة على أسئلة البحث.

الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في البحث:

بعد الانتهاء من جمع البيانات من خلال تطبيق الأداة المتعلقة بالبحث قام الباحثون بتفريغها وإدخال البيانات الموجودة فيها إلى الحاسب الآلي لتحليلها إحصائياً ومعالجتها بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج الاكسيل باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

تم اتباع منهجية التحليل الوصفي والتي تشمل على التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية واتبع الباحثين في عرض النتائج الخطوات الآتية:

1 - تبويب البيانات في جداول مرتبة تبعاً لمحاور الاستبيان .

2 - استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

وقد استخدم الباحث محكاً قُسمت فيه المتوسطات إلى خمس فئات مقارنة في الطول تقريباً كون المقياس خماسياً، وحُدد مدى تلك المتوسطات لهذه الفئات ودرجة ال(موافق)ة كما يلي:
المدى = الحد الأعلى - الحد الأدنى = (٥ - ١ = 4).

صدق أداة البحث :

يقصد بالصدق أن يقيس الاختبار أو الأداة ما وضعت لقياسه. (صابر، ٢٠٠٣م)

الصدق الظاهري للأداة:

للتعرف على مدى صدق أداة البحث في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على الأستاذ المشرف وعلى المحكمين من أجل اختبار مدى ملائمتها لجمع البيانات وتعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما رآه الأستاذ المشرف.

ثبات أداة البحث:

يعرف الثبات بأنه الاتساق في النتائج ويعتبر الاختبار ثابتاً إذا حصلنا على النتائج نفسها لدى إعادة تطبيقه على الأفراد أنفسهم وفي ظل الظروف نفسها. (إبراهيم، ٢٠٠٠م)

وقد تم التحقق من ثبات أداة البحث عن طريق استخدام معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha وذلك من خلال تحديد اتساق فقرات المقياس، أي مدى ارتباط كل فقرة مع الدرجة الكلية للمحور. كما تم تحديد معامل ثبات محاور الأداة وكانت النتيجة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) يوضح معامل ثبات أداة البحث

المحاور	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول	٠,٩٠
المحور الثاني	٠,٨٩
المحور الثالث	٠,٨٨
معامل الثبات	0.91

وبالرجوع إلى الجدول السابق نلاحظ أن معامل الثبات الكلي بلغت (٠,٩١) وهذا يعني أن الأداة ثابتة بدرجة عالية يطمئن الباحثين لتطبيق الأداة.

التحليل الوصفي للبيانات الديمغرافية لعينة البحث

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير الجنس:

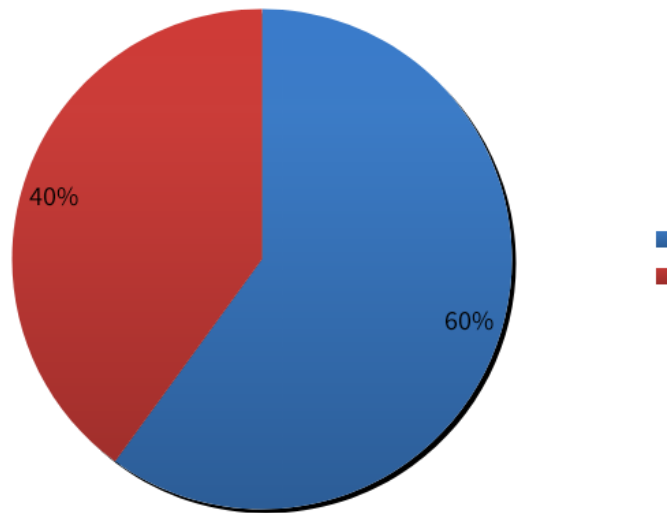
تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير الجنس كما في الجدول التالي:

الجدول رقم () يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة
ذكر	15	60%
انثى	10	40%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (٢٥) ، وبنسبة (١٠٠%) ويلاحظ من الجدول ان (١٥) من المستجيبين لأداة البحث من الذكور بنسبة (٦٠%) وهم الاكثر في العينة، اما الاناث بعدد (١٠) بنسبة (٤٠%) ، وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير الجنس.

شكل رقم (١) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب الجنس



المصدر: إعداد الباحثين

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير العمر:

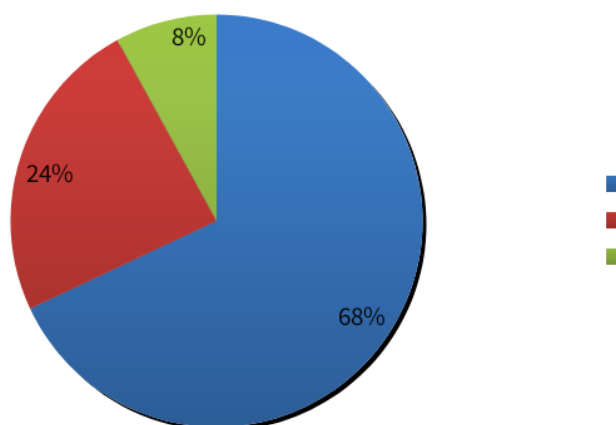
تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير العمر كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (٢) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير العمر

العمر	التكرارات	النسبة
20-30	17	68%
30-40	6	24%
40-50	2	8%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (٢٥)، وبنسبة (١٠٠%) ويلاحظ من الجدول ان (١٧) من المستجيبين لأداة البحث من الذين تبلغ اعمارهم ما بين (٢٠-٣٠) وقد نالوا بذلك الصدارة حسب متغير العمر، اما في المرتبة الثانية فقد كانوا ممن تتراوح اعمارهم ما بين (٣٠-٤٠ عام) بعدد (٦) بنسبة (٢٤%)، اما في المرتبة الثالثة فقد كانوا ممن تتراوح اعمارهم ما بين (٤٠-٥٠ عام) بعدد (٢) بنسبة (٨%)، وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير العمر:

شكل رقم (٤) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير العمر



المصدر: إعداد الباحثين

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير المؤهل :

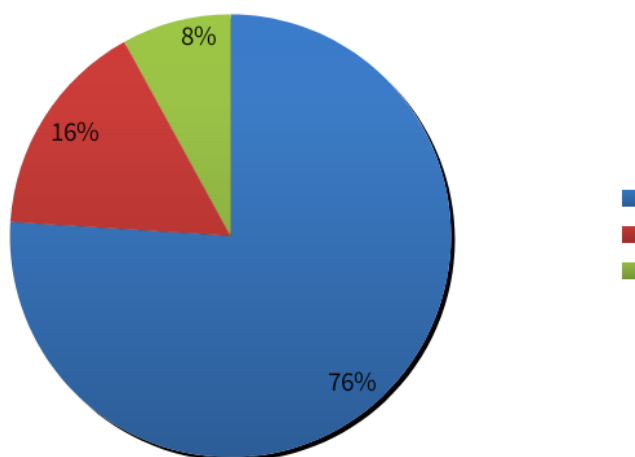
تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير المؤهل كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (٣) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير المؤهل

المؤهل	التكرارات	النسبة
جامعي	19	76%
ماجستير	4	16%
دكتوراه	2	8%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (٢٥)، وبنسبة (١٠٠%) ويلاحظ من الجدول ان (١٩) من المستجيبين لأداة البحث من اللذين يحملون مؤهل (جامعي) وبنسبة (٧٦%) وقد نالت بذلك الصدارة حسب متغير المؤهل، اما في المرتبة الثانية من اللذين يحملون مؤهل (ماجستير) بعدد (٤) وبنسبة (١٦%)، واما دكتوراه فقد كان شخصين فقط وبنسبة (٨ %) وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير المؤهل

شكل رقم (٢) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب المؤهل



المصدر: إعداد الباحثين

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير التخصص:

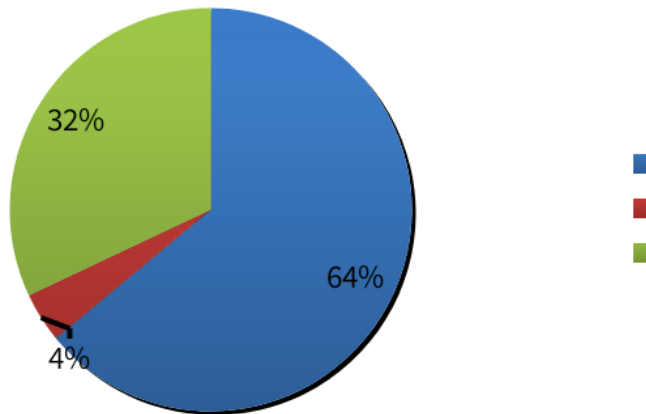
تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير التخصص كما في الجدول التالي:

الجدول رقم () يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير التخصص

النسبة	التكرارات	التخصص
64%	16	مختص
4%	1	رئيس قسم
32%	8	اخرى
100%	25	Total

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (٢٥)، وبنسبة (١٠٠%) ويلاحظ من الجدول ان (١٦) من المستجيبين لأداة البحث من (المختصين) بنسبة (٦٤ %) اما في المرتبة الثانية فقد كانوا (رئيس قسم) بعدد (١) بنسبة (٤ %) وقد تم تمثيلهم في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث حسب متغير التخصص:

شكل رقم (١) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب التخصص



المصدر: إعداد الباحثين

وصف عينة البحث وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

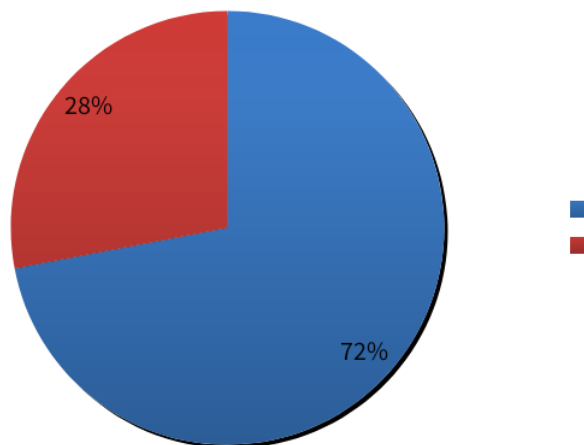
تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لعينة البحث وفقاً لمتغير سنوات الخبرة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم () يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة
اقل من ٧	18	72%
7-14	7	28%
Total	25	100%

يلاحظ من الجدول السابق أن مجموع الذين اجابوا من عينة البحث كانت (٢٥)، وبنسبة (١٠٠%) ويلاحظ من الجدول ان (١٨) من المستجيبين لأداة ممن يمتلكون سنوات خبرة ما بين (اقل من ٧ سنوات) بنسبة (٧٢%) اما في المرتبة الثانية فقد كانوا ممن يمتلكون سنوات خبرة ما بين (٧ - ١٤ سنة) بعدد (٧) بنسبة (٢٨%)، وتم تمثيلها في الشكل التالي والذي يبرز توزيع عينة البحث وفقاً لمتغير سنوات الخبرة:

شكل رقم (١) يوضح التوزيع التكراري والنسبي لعينة البحث حسب سنوات الخبرة



المصدر: إعداد الباحثين

المبحث الثاني

تحليل ومناقشة نتائج الاستبيان

النتائج المتعلقة بالمحور الاول: السياسات التي تتبعها البنوك في دعم الواردات

تم استخراج التكرارات لإجابات عينة البحث والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير اللفظي لكل فقرة من فقرات المحور على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (٧) يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير اللفظي

التقدير اللفظي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرارات						الفقرة
			العينة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	
مرتفع	0.90	4.16	25	12	5	8			١. إمكانية إسهام بنك اليمن الدولي في تقديم الخدمات المناسبة في الواردات
			100%	48%	20%	32%	0%	0%	
عالي	0.48	4.32	25	8	17				٢. ضرورة وضع استراتيجية وخطط لسياسة التمويل المصرفي لحجم الواردات في اليمن
			100%	32%	68%	0%	0%	0%	
مرتفع	1.33	3.56	25	6	10	5		4	٣. يتم تقديم تمويل طويل الاجل للنهوض والاستفادة من التمويل
			100%	24%	40%	20%	0%	16%	
مرتفع	0.95	3.64	25	4	12	5	4		٤. تقديم تمويل متوسط الاجل للنهوض والاستفادة من التمويل
			100%	16%	48%	20%	16%	0%	
عالي	0.85	4.32	25	14	5	6			٥. تنفيذ وسائل إلكترونية يسهل من العمل لدى قطاع الواردات
			100%	56%	20%	24%	0%	0%	
مرتفع	0.79	3.96	25	6	13	5	1		٦. انتهاج سياسة تمويلية فاعلة من قبل البنك المركزي تجاه قطاع الواردات
			100%	24%	52%	20%	4%	0%	
مرتفع	0.88	3.99	150	50	62	29	5	4	الاجمالي:
			100%	33%	41%	19%	3%	3%	

يلاحظ من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي العام للمحور الاول (٣,٩٩) وانحراف معياري

عام بلغ (٠,٨٨) بتقدير لفظي عام (موافق ٨) كما يلاحظ ان الفقرات التي حصلت على

تقدير لفظي عام (موافق) هي الفقرات التي تنص على:

- إمكانية إسهام بنك اليمن الدولي في تقديم الخدمات المناسبة في الواردات
- ضرورة وضع استراتيجية وخطط لسياسة التمويل المصرفي لحجم الواردات في اليمن
- يتم تقديم تمويل طويل الاجل للنهوض والاستفادة من التمويل
- تقديم تمويل متوسط الاجل للنهوض والاستفادة من التمويل
- تنفيذ وسائل إلكترونية يسهل من العمل لدى قطاع الواردات
- انتهاج سياسة تمويلية فاعلة من قبل البنك المركزي تجاه قطاع الواردات

النتائج المتعلقة المحور الثاني: العوامل المؤثرة على التمويل المصرفي في دعم الواردات

تم استخراج التكرارات لإجابات عينة البحث والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير اللفظي لكل فقرة من فقرات المحور على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (٧) يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير اللفظي

التقدير اللفظي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرارات						الفقرة	
			العينة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة		
عالي	0.65	4.20	25		8	14	3		يمثل التمويل الأجنبي استثماراً يلعب دوراً في تنمية الصناعات المحلية	٧.
			100%	0%	32%	56%	12%	0%		
مرتفع	0.75	3.68	25	3	12	9	1		الترفيغ في حجم التمويل المصرفي يؤدي إلى الزيادة في حجم التجارة الخارجية	٨.
			100%	12%	48%	36%	4%	0%		
مرتفع	1.40	3.72	25	9	8	4		4	يزداد حجم الصادرات مع زيادة التمويل من البند اليمني الدولي	٩.
			100%	36%	32%	16%	0%	16%		
مرتفع	1.32	3.60	25	5	14	1	1	4	الاهتمام أكثر بدعم الصادرات والدعم بشكل مستمر ومننظم للواردات	١٠.
			100%	20%	56%	4%	4%	16%		
مرتفع	1.03	3.84	25	9	5	9	2		ضعف القاعدة الانتاجية يعمل على زيادة الواردات من السلع الأجنبية	١١.
			100%	36%	20%	36%	8%	0%		
مرتفع	1.03	3.81	125	26	47	37	7	8	الاجمالي:	
			100%	21%	38%	30%	6%	6%		

يلاحظ من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي العام للمحور الاول (٣,٨١) وانحراف معياري

عام بلغ (١,٠٣) بتقدير لفظي عام (موافق).

كما يلاحظ ان جميع الفقرات حصلت على متوسط حسابي (عالي) بتقدير لفظي عام (موافق)

مما يعني ان هناك عوامل تؤثر على التمويل المصرفي في دعم الواردات وهي:

- يمثل التمويل الأجنبي استثماراً يلعب دوراً في تنمية الصناعات المحلية
- الترفيع في حجم التمويل المصرفي يؤدي إلى الزيادة في حجم التجارة الخارجية
- يزداد حجم الصادرات مع زيادة التمويل من البند اليميني الدولي
- الاهتمام أكثر بدعم الصادرات والدعم بشكل مستمر ومنتظم للواردات
- ضعف القاعدة الانتاجية يعمل على زيادة الواردات من السلع الأجنبية

النتائج المتعلقة بالمحور الثالث: العوائق المؤثرة على التمويل المصرفي في دعم الواردات.

تم استخراج التكرارات لإجابات عينة البحث والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير اللفظي لكل فقرة من فقرات المحور على النحو الذي يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (٧) يوضح التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتقدير اللفظي

التقدير اللفظي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرارات						الفقرة
			العينة	موافق بشدة	موافق	موافق إلى حد ما	غير موافق	غير موافق بشدة	
مرتفع	0.91	4.08	25	11	5	9			١٢. يمثل انقسام البنك المركزي في البلاد إلى انخفاض كامل في التمويل المصرفي
			100%	44%	20%	36%	0%	0%	
عالي	0.82	4.44	25	16	4	5			١٣. اضطرابات سعر الصرف يؤثر في حجم الواردات
			100%	64%	16%	20%	0%	0%	
عالي	0.65	4.56	25	16	7	2			١٤. ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الشمال والجنوب يؤثر على الواردات
			100%	64%	28%	8%	0%	0%	
مرتفع	0.66	4.24	25	9	13	3			١٥. عدم توفر تمويل كافٍ للواردات
			100%	36%	52%	12%	0%	0%	
عالي	0.90	4.25	25	12	7	4	2		١٦. تؤدي الأزمات المالية إلى التأثير سلباً في الواردات
			100%	48%	28%	16%	8%	0%	
مرتفع	1.27	3.88	25	10	8	3	2	2	١٧. عدم وجود قوانين ولوائح وسياسات مدروسة يمثل عائق
			100%	40%	32%	12%	8%	8%	
مرتفع	1.26	3.80	25	9	8	4	2	2	١٨. عدم اتباع سياسة القوانين الدولية وتجارتها يؤثر على قطاع الواردات في اليمن
			100%	36%	32%	16%	8%	8%	
مرتفع	0.92	4.18	175	83	52	30	6	4	الاجمالي:
			100%	47%	30%	17%	3%	2%	

يلاحظ من الجدول السابق ان المتوسط الحسابي العام للمحور الاول (٤,١٨) وانحراف معياري

عام بلغ (٠,٩٢) بتقدير لفظي عام (موافق)، مما يعني ان هناك عوائق تؤثر على التمويل

المصرفي في دعم الواردات وهذه العوائق هي:

- اضطرابات سعر الصرف يؤثر في حجم الواردات
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الشمال والجنوب يؤثر على الواردات
- تؤدي الأزمات المالية إلى التأثير سلباً في الواردات

- يمثل انقسام البنك المركزي في البلاد الى انخفاض كامل في التمويل المصرفي
- عدم توفر تمويل كافي للواردات
- عدم وجود قوانين ولوائح وسياسات مدروسة يمثل عائق
- عدم اتباع سياسة القوانين الدولية وتجاريتها يؤثر على قطاع الواردات في اليمن

- اختبار الفرضية الفرعية الأولى :

- يوجد اثر ذو دلالة احصائية للسياسات التي تتبعها البنوك في دعم الواردات .

تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الأولى				
L	معامل الإنحدار	اختبار (T)	القيمة الإحتمالية	التفسير
المعامل الثابت α	٣,٢٢٤	٣,٨٧٠	٠,٠٠٠	معنوي
الميل β أو معامل (L)	٠,٥٦٢	٥,٠٩٨	٠,٠٠٠	معنوي
معامل الارتباط (R)	٠,٥٩	النموذج المعنوي		
معامل التحديد (R^2)	٠,٣٥			
معامل التحديد قيمة (F)	٢٥,٩٨٧			
القيمة الإحتمالية (sig)	.000٠	Y= 3.224 + 0.562 L		

يتضح من الجدول السابق مايلي :

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين السياسات التي تتبعها البنوك التجارية ودعم الواردات حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط (٠,٥٩) ، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٣٥)، ويؤكد معنوية قيمة (F) المحسوبة حيث بلغت (٢٥,٩٨٧) وهي دالة عند مستوى معنوي (٠,٠٠٠) وقد بلغ قيمة المعامل الثابت (٣,٢٢٤) ومعامل تغير المتغير المستقل (٠,٥٦٢).

يستنتج الباحثين قبول الفرضية (يوجد اثر للسياسات التي تتبعها البنوك التجارية ودعم الواردات)

اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

يوجد اثر للعوامل المؤثرة على التمويل المصرفي في دعم الواردات

تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثانية				
SP	معامل الانحدار	اختبار (T)	القيمة الاحتمالية	التفسير
المعامل الثابت α	٢.556	.935٣	٠,٠٠٠	معنوي
الميل β أو معامل (SP)	.612٠	.611٧	٠,٠٠٠	معنوي
معامل الارتباط (R)	.79٠	النموذج المعنوي		
معامل التحديد (R^2)	.54٠			
معامل التحديد قيمة (F)	.923٥٧			
القيمة الاحتمالية (sig)	.000٠	Y= 2.556 + 0.612 SP		

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي للعوامل المؤثرة و دعم الواردات حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط (٠,٧٣) ، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠,٥٤) ، ويؤكد معنوية قيمة (F) المحسوبة حيث بلغت (٧٥,٩٢٣) وهي دالة عند مستوى معنوي (٠,٠٠٠) وقد بلغ قيمة المعامل الثابت (٢,٥٥٦) ومعامل تغير المتغير المستقل (٠,٦١٢).

يستنتج الباحثين

قبول الفرضية (يوجد اثر للعوامل المؤثرة على التمويل المصرفي في دعم الواردات)

اختبار الفرضية الثالثة :

تؤثر العوائق على التمويل المصرفي في دعم الواردات

تحليل الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة				
CF	معامل الانحدار	اختبار (T)	القيمة الإحتمالية	التفسير
المعامل الثابت α	٢,٢٤٤	٢,٤٦٥	٠,٠٠٠	معنوي
الميل β أو معامل (CF)	٠,٦٦٧	٥,٧٣٥	٠,٠٠٠	معنوي
معامل الارتباط (R)	٠,٦٣	النموذج المعنوي		
معامل التحديد (R^2)	٠,٤٠			
معامل التحديد قيمة (F)	٣٢,٨٨٨			
القيمة الاحتمالية (sig)	.000٠	Y= 2.244 + 0.667 CF		

يتضح من الجدول السابق ما يلي :

أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط عكسي بين العوائق ودعم الواردات حيث بلغت قيمة الارتباط البسيط (٠.63٠) ، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (٠.40٠) ، ويؤكد معنوية قيمة (F) المحسوبة حيث بلغت (2.888٣) وهي دالة عند مستوى معنوي (٠,٠٠٠) وقد بلغ قيمة المعامل الثابت (٠.244٢) ومعامل تغير المتغير المستقل (٠.667٠) وبذلك يتم قبول الفرضية.

الفصل الخامس

عرض النتائج والتوصيات

النتائج

التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

النتائج:

توصل الباحثين من خلال ما سبق إلى العديد من النتائج :

- ١- انه يوجد اثر ذو دلالة احصائية للسياسات التي تتبعها البنوك في دعم ال واردات في اليمن
- ٢- هناك عوامل تؤثر على التمويل المصرفي في دعم ال واردات في الجمهورية اليمنية.
- ٣- دة ال زي ا في حجم التمويل المصرفي يؤدي إلى الزيادة في حجم التجارة الخارجية.
- ٤- هناك عوائق تؤثر على التمويل المصرفي في دعم ال واردات مثل انقسام البنك المركزي في الجمهورية اليمنية.
- ٥- تفاوت الاسعار في الجمهورية اليمنية ما بين الشمال والجنوب تؤثر على ال واردات في الجمهورية اليمنية.
- ٦- اضطرابات اسعار الصرف يؤثر على قطاع ال واردات في الجمهورية اليمنية بشكل عام.

التوصيات:

على ضوء نتائج البحث وضع الباحثين العديد من التوصيات على النحو التالي:

- ١- ضرورة وضع استراتيجية وخطط لسياسة التمويل المصرفي لحجم ال واردات في اليمن.
- ٢- توحيد البنك اليمني المركزي بما يساعد في توحيد السياسات التمويلية في الجمهورية اليمنية.
- ٣- وضع قوانين ولوائح وسياسات مدروسة امام العوائق التي تواجه قطاع ال واردات.
- ٤- العمل على توفير تمويل طويل الاجل للنهوض والاستفادة من التمويل.
- ٥- العمل على حل المشكلات التي تواجه قطاع ال واردات في الجمهورية اليمنية.
- ٦- الاستفادة من نتائج هذه الدراسة وعمل دراسات اكثر تخصصية في مجال التمويل.

قائمة المراجع

١. أحمد، أرسلان محمد (١٩٩٨)، "السوق النقدية وتطوير الصناعة المصرفية الحديثة في اليمن"، الندوة العلمية الأولى حول التسويق في اليمن ، الطبعة الثانية، جامعة عدن، من ١٠-١٢ مايو.
٢. السرحي، لطف محمد (٢٠٠٦)، "ملاءة البنوك"، مجلة المصارف الإسلامية، العدد (٣)، أكتوبر - ديسمبر.
٣. السنفي، عبد الله (١٩٩٧)، "بعض العوامل المؤثرة في مستوى الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف التجارية العاملة في اليمن"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد (٩)، سبتمبر.
٤. العباسي، مطهر عبد العزيز (1998)، "الاقتصاد اليمني والدور التنموي المتوقع للبنوك الإسلامية"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، جامعة صنعاء، العدد (١٠)، مارس.
٥. العياش، غسان (٢٠١٤)، "المصارف اللبنانية من المضيق المحلي إلى المحيط الإقليمي"، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (٢٨٥)، أغسطس.
٦. الفسيل، طه أحمد (٢٠٠٦)، "الدور الاجتماعي للقطاع الخاص - دراسة استطلاعية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (١٩)، أبريل - يونيو.
٧. المرهضي، سنان غالب (٢٠٠١)، "أثر البيئة الداخلية على قدرة المنظمة التنافسية"، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، عدد خاص، أبحاث المؤتمر العلمي الخامس ٢٠٠٠/٢٠٠١م، جامعة صنعاء، العدد (١٧)، سبتمبر.
٨. قائد، عادل محمد (٢٠٠٢)، "الاستثمارات شرط التنمية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (٥)، أكتوبر - ديسمبر.
٩. نادي المصارف العربية الخمسين الكبرى (تبادل في المواقع) (٢٠١٤)، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (٢٨٥)، أغسطس.
- أ- أبحاث غير منشورة:
 ١٠. الدعيس، عبد الكريم محمد عبد الله (١٩٩٦)، "تقييم السياسات التسويقية للخدمة المصرفية في اليمن مع التطبيق على البنك المنى للإنشاء والتعمير"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
 ١١. يحي، مراد سعيد محمد (٢٠١٥)، "إدارة استثمارات المصارف التجارية - دراسة تطبيقية -"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، اليمن .
- ب- تقارير ونشرات منشورة

١٢. البنك المركزي اليمني (٢٠٠٣)، "التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣"، الإدارة العامة للبحوث، صنعاء، ديسمبر.
١٣. البنك المركزي اليمني (٢٠١٥)، "التقرير السنوي لعام ٢٠١٥"، الإدارة العامة للبحوث، صنعاء، ديسمبر.
١٤. البنك المركزي اليمني (٢٠٠٦)، "التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦"، الإدارة العامة للبحوث، صنعاء، ديسمبر.
١٥. البنك المركزي اليمني (٢٠٠٦)، "التطورات النقدية والمصرفية ديسمبر ٢٠٠٦"، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، المجلد السادس، العدد الثاني عشر، صنعاء، ديسمبر.
١٦. الدليل المصرفي اليمني وشركات التأمين (٢٠٠٦)، "النخبة للعلاقات العامة والإعلان"، الإصدار الخامس، صنعاء.
١٧. رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، "السكان والشئون الاجتماعية"، التعداد السكاني لمحافظة الجمهورية وفقاً لأحدث تعداد جرى عام ٢٠١٤م، بريد الكتروني: www.yemen-nic.net
١٨. وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠٠٣)، "استراتيجية التخفيف من الفقر ٢٠٠٣-٢٠١٥"، الوحدة الرئيسية لمراقبة الفقر.
- ج- تقارير ونشرات غير منشورة:
١٩. البنك المركزي اليمني، (٢٠١٥)، "كشف بأرصدة الاستثمارات المباشرة مع العملاء في الأوراق الحكومية وشهادات الإيداع لدي البنوك العاملة في اليمن كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م"، تقرير غير منشور.



الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل
كلية العلوم الإدارية
قسم مالية ومصرفية

استمارة استبيان

الأخوة /..... المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته!!!

بين هذا الاستبيان بعنوان:

أثر التمويل المصرفي المقدم على تجارة الواردات في البنوك اليمنية
كمطلب للحصول على درجة البكالوريوس في علوم مالية ومصرفية.
يرجى منكم قراءة مفردات قائمة الاستبيان المرفق بدقة والإجابة على أسئلتها
الموضوعية وذلك بوضع إشارة (/) في الخانة المحددة علماً بأن المعلومات
التي ستدلون بها ستحاط بالسرية التامة ستستخدم لأغراض البحث العلمي
فقط.

١- المؤهل العلمي: ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

٢- العمر: ☐ ٢٠-٣٠ ☐ ٣٠-٤٠ ☐ ٤٠-٥٠ ☐ ٥٠ وما فوق

٣ - النوع: ☐ ذكر ☐ أنثى

٤ - سنوات الخبرة: ☐ مختص ☐ رئيس قسم ☐ مدير إدارة ☐ أخرى

٥- المركز الوظيفي: ☐ أقل من ٧ سنوات من ☐ ١٤ سنة

☐ من ١٥ - ٢٥ سنة ☐ أكثر من ٢٥ سنة

شاكرين لكم حسن تعاونكم!!! الباحثون

أسئلة الاستبيان

م	فقرات الاستبيان	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا بشدة
المحور الأول: السياسات التي تتبعها البنوك في دعم الواردات						
١-	إمكانية إسهام بنك اليمن الدولي في تقديم الخدمات المناسبة في الواردات					
٢-	ضرورة وضع استراتيجية وخطط لسياسة التمويل المصرفي لحجم الواردات في اليمن					
٣-	يتم تقديم تمويل طويل الاجل للنهوض والاستفادة من التمويل					
٤-	تقديم تمويل متوسط الاجل للنهوض والاستفادة من التمويل					
٥-	تنفيذ وسائل إلكترونية يسهل من العمل لدى قطاع الواردات					
٦-	انتهاج سياسة تمويلية فاعلة من قبل البنك المركزي تجاه قطاع الواردات					
المحور الثاني: العوامل المؤثرة على التمويل المصرفي في دعم الواردات						
٧-	يمثل التمويل الأجنبي استثماراً يلعب دوراً في تنمية الصناعات المحلية					
٨-	الترفيغ في حجم التمويل المصرفي يؤدي إلى الزيادة في حجم التجارة الخارجية					

م	فقرات الاستبيان	أوافق بشدة	أوافق	أوافق إلى حد ما	لا أوافق	لا أوافق بشدة
٩-	يزداد حجم الصادرات مع زيادة التمويل من البند اليمني الدولي					
١٠-	الاهتمام أكثر بدعم الصادرات والدعم بشكل مستمر ومنتظم للواردات					
١١-	ضعف القاعدة الانتاجية يعمل على زيادة الواردات من السلع الأجنبية					
المحور الثالث: العوائق المؤثرة على التمويل المصرفي في دعم الواردات						
١٢-	يمثل انقسام البنك المركزي في البلاد إلى انخفاض كامل في التمويل المصرفي					
١٣-	اضطرابات سعر الصرف يؤثر في حجم الواردات					
١٤-	ارتفاع اسعار السلع والخدمات في الشمال والجنوب يؤثر على الواردات					
١٥-	عدم توفر تمويل كافٍ للواردات					
١٦-	تؤدي الأزمات المالية إلى التأثير سلباً في الواردات					
١٧-	عدم وجود قوانين ولوائح وسياسات مدروسة يمثل عائق					
١٨-	عدم اتباع سياسة القوانين الدولية وتجارتها يؤثر على قطاع الواردات في اليمن					